

Distr.: General
15 August 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٤١ من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض والتقييم النهائي لتنفيذ

جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد

للتنمية في أفريقيا في التسعينات

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيا وثيقة معنونة "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا" أقرها مؤتمر القمة الأول للاتحاد الأفريقي، الذي عقد من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في ديربان، بجنوب أفريقيا (انظر المرفق). وأرجو أن تترجم الوثيقة المذكورة أعلاه إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. كما أعدهم ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم الوثيقة كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة في وقت يتيح عرضها على الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للنظر في سبل دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، المقرر عقده في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(توقيع) دوميساني س. كومالو
السفير والممثل الدائم

* A/57/150.

مرفق الرسالة ١ لمؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة
الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

المختصرات

AGOA	قانون النمو والفرص في أفريقيا
AU	الاتحاد الأفريقي
CGIAR	المجموعة الاستشارية بشأن الأبحاث الزراعية الدولية
DAC	لجنة المساعدة الإنمائية
EBA	"كل شيء ما عدا الأسلحة"
ECA	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ECOWAS	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FARA	محفل الأبحاث الزراعية في أفريقيا
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GEF	المرفق العالمي للبيئة
GESI	المبادرة العالمية للمرافق الصحية البيئية
GIS	نظام المعلومات الجغرافية
GNP	إجمالي الناتج القومي
GSP	نظام الأفضليات المعمم
HIPC	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
IAF	المحفل الدولي للاعتماد
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IDA	المساعدة الإنمائية الدولية
IDG	هدف التنمية الدولية
IEC	اللجنة الدولية الكهربائية الفنية
IMF	صندوق النقد الدولي
ISO	المنظمة الدولية للمعايير
ODA	المساعدة الإنمائية الخارجية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
PPP	الشراكة العامة - الخاصة
PRSP	ورقة استراتيجية لتخفيف حدة الفقر
RETOSA	المنظمة الإقليمية للسياحة للجنوب الأفريقي
SADC	مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي
TBT	الاتفاقية الخاصة بالحواجز الفنية أمام التجارة
UN	الأمم المتحدة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
US	الولايات المتحدة
WHD	منظمة الصحة العالمية
WIPO	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
WTO	منظمة التجارة العالمية

المحتويات

الفصل	الصفحة
أولا - مقدمة	٧
ثانيا - أفريقيا في عالم اليوم بين الفقر والازدهار	٨
- الإفكار التاريخي للقارة	١٠
- أفريقيا والثورة العالمية	١١
ثالثا - الإرادة السياسية الجديدة للقادة الأفريقيين	١٤
رابعا - مناشدة موجهة إلى شعوب أفريقيا	١٦
خامسا - برنامج العمل: الاستراتيجية الخاصة بتحقيق تنمية مستدامة في القرن الحادي والعشرين	١٧
أ - شروط لتحقيق تنمية مستدامة	٢٠
أ - ١ مبادرة السلام والأمن والديمقراطية والإدارة السياسية	٢٠
١ - مبادرة السلام والأمن	٢٠
٢ - مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية	٢١
أ - ٢ مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت	٢٢
- المناهج الإقليمية الفرعية والإقليمية للتنمية	٢٣
ب - ١ الأولويات القطاعية	٢٤
سد الثغرات في البنى التحتية	٢٤
١ - جميع قطاعات البنى التحتية	٢٤
٢ - سد القاسم الرقمي: الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٦
٣ - الطاقة	٢٩
٤ - النقل	٣٠
٥ - المياه والمرافق الصحية	٣٠
ب - ٢ مبادرة تنمية الموارد البشرية (بما في ذلك عكس هجرة العقول)	٣١

- ٣١ ١ - تخفيف حدة الفقر
- ٣٢ ٢ - سد الثغرات في التعليم
- ٣٣ ٣ - عكس هجرة العقول
- ٣٣ ٤ - الصحة
- ٣٥ ب - ٣ الزراعة
- ٣٦ ب - ٤ المبادرة الخاصة البيئة
- ٣٨ ب - ٥ الثقافة
- ٣٨ ب - ٦ خطط العمل الخاصة بالعلم والتكنولوجيا
- ٣٩ ج - تعبئة الموارد
- ٣٩ ج - ١ المبادرة الخاصة بتدفقات رأس المال
- ٣٩ ١ - زيادة تعبئة الموارد المحلية
- ٤٠ ٢ - تخفيف عبء الديون
- ٤١ ٣ - الإصلاحات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية
- ٤٢ ٤ - تدفقات رأس المال الخاص
- ٤٣ ج - ٢ المبادرة الخاصة بطرق الوصول إلى الأسواق
- ٤٣ ١ - تنويع الإنتاج
- ٤٣ ٢ - الزراعة
- ٤٥ ٣ - التعدين
- ٤٦ ٤ - التصنيع
- ٤٧ ٥ - السياحة
- ٤٨ ٦ - الخدمات
- ٤٨ ٧ - النهوض القطاع الخاص
- ٤٩ ٨ - ترويج الصادرات الأفريقية

٥٢	٩ - إزالة الحواجز غير التعريفية
٥٢	سادسا - شراكة عالمية جديدة
٥٤	- إقامة علاقة جديدة مع البلدان الصناعية والمنظمات متعددة الأطراف
٥٦	سابعا - تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
٥٦	- مشروعات
٥٦	١ - الزراعة
٥٧	٢ - تعزيز القطاع الخاص
٥٧	٣ - البنى التحتية والتكامل الإقليمي
٥٧	- تقييم الاحتياجات
٥٨	- آلية الإدارة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
٥٨	- لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول
٥٩	ثامنا - خاتمة

أولا - مقدمة

١ - إن هذه الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هي تعهد من جانب القادة الأفريقيين يقوم علي أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ ومقتسم بأن عليهم واجباً ملحاً للقضاء علي الفقر ووضع بلدانهم، بصورة فردية وجماعية، في مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة، والمشاركة في نفس الوقت بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي والمؤسسة السياسية. ويتركز البرنامج علي عزم الأفريقيين علي تخليص أنفسهم والقارة من الضيق الناجم عن التخلف والإقصاء في عالم يتسم بالعولمة.

٢ - إن الفقر والتخلف في أفريقيا يتباينان تبايناً شديداً مع الازدهار في العالم المتقدم كما أن التهميش المستمر لأفريقيا في عملية العولمة والإقصاء الاجتماعي للغالبية الساحقة من شعوبها يشكلان تهديداً خطيراً للاستقرار العالمي.

٣ - ومن الناحية التاريخية، فإنه منذ الانضمام إلي مؤسسات المجتمع الدولي قد ظلت ثنائية القرض والمساعدة بشكل أساساً لمنطق التنمية الأفريقية. فقد أدي القرض إلي ورطة الديون التي لا تزال موجودة، بدءاً من الأقساط وإعادة الجدولة بحيث تمثل عائقاً أمام نمو البلدان الأفريقية. وقد تم الوصول إلي حدود هذا الخيار. وفيما يختص بالعنصر الآخر من هذه الثنائية وهو المساعدة، فيمكننا أيضاً ملاحظة الانخفاض في المعونة الخاصة والحد الأعلى في المساعدة العامة مما يعتبر أقل من الهدف الذي تم تحديده في التسعينيات.

٤ - هناك ٣٤٠ مليون شخص، أو نصف السكان في أفريقيا يعيشون علي أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. وإن معدل الوفيات لدي الأطفال دون الخامسة من السن هو ١٤٠ في ١٠٠٠ وان متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو ٥٤ عاما فقط وتتوفر لدي ٥٨ في المائة فقط من السكان طرق الحصول علي المياه النقية. ويبلغ معدل الأمية بالنسبة للأشخاص فوق سن ١٥ ما يعادل ٤١ في المائة. وهناك ١٨ خط هاتف رئيسي فقط لكل ١٠٠٠ شخص في أفريقيا، بالمقارنة مع ١٤٦ بالنسبة للعالم ككل و ٥٦٧ للبلدان ذات الدخل العالي.

٥ - تدعو الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إلي عكس هذا الوضع الشاذ عن طريق تغيير العلاقة التي تعززه. وإن الأفريقيين لا يطلبون استمرار المزيد من التبعية عن طريق المعونات، ولا الحصول علي الامتيازات الهامشية.

٦ - وإنما علي اقتناع بأن فرصة تاريخية تعرض نفسها لإنهاء كارثة التخلف التي تؤرق أفريقيا. وإن الموارد بما فيها رأس المال، والتكنولوجيا والمهارات البشرية، المطلوبة لشن حرب

شاملة علي الفقر والتخلف، موجودة بوفرة، وهي في متناول أيدينا. فالمطلوب من أجل حشد هذه الموارد واستخدامها بصورة سليمة، هو قيادة جريئة وواسعة التصور وملتزمة التزاماً حقيقياً ببذل الجهود التنموية البشرية المستدامة والقضاء علي الفقر، علاوة علي شراكة عالمية جديدة تقوم علي أساس مسئولية مقسمة واهتمام متبادل.

٧ - يعلن الأفريقيون في جميع أنحاء القارة، بأنهم لن يسمحوا لأنفسهم بعد الآن بأن يكونوا خاضعين للظروف. وسوف نحدد مصيرنا ونطلب من بقية العالم أن يكمل جهودنا. فهناك بالفعل علامات من التقدم والأمل. وإن الأنظمة الديمقراطية الملتزمة بحماية حقوق الإنسان والتنمية المرتكزة علي المواطنين والاقتصاديات الموجهة نحو السوق، هي كلها آخذة في ازدياد. ولقد بدأت الشعوب الأفريقية في إبداء رفضها لقبول القيادات الاقتصادية والسياسية الهزيلة. ومع ذلك فإن هذه التطورات غير متوازنة وغير ملائمة وتحتاج إلي المزيد من التعجيل بها.

٨ - إن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تتمثل في توحيد هذه المكاسب والتعجيل بها. وإثما دعوة إلي إقامة علاقة جديدة من الشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي، وبصفة خاصة البلدان المصنعة بدرجة عالية، من أجل تخطي فجوة التنمية التي اتسعت عبر قرون من العلاقات غير المتكافئة.

ثانياً- أفريقيا في عالم اليوم: بين الفقر والازدهار:

٩ - إن مكان أفريقيا في المجتمع العالمي يتم تحديده بأن القارة هي قاعدة موارد لا غني عنها خدمت البشرية قاطبة للعديد والعديد من القرون.

١٠ - يمكن تقسيم هذه المصادر إلي العناصر التالية :

- المركب الثري من الرواسب المعدنية والنفط والغاز، وحياتها النباتية وحيواناتها، وموائلها الطبيعي الواسع الذي لا يزال بكرةً والذي يهيئ الأساس للتعددين والزراعة والسياحة والتنمية الصناعية (العنصر الأول).
- الرثة البيئية التي توفرها الغابات الاستوائية في القارة، والوجود الأدنى من الانبعاثات والتدفقات الضارة بالبيئة - وهي منفعة عامة شاملة يستفيد منها كل الجنس البشري (العنصر الثاني).

- المواقع الخاصة بعلم الاحاث وعلم الآثار القديمة التي تحتوي علي الدليل علي تطور الأرض والحياة والأنواع البشرية، والموائل الطبيعية التي تحتوي علي سلسلة واسعة

من الحياة النباتية وحيوانات المنطقة والأنواع الفريدة من الحيوانات والأماكن المفتوحة غير المأهولة والتي هي سمة من سمات القارة (العنصر الثالث).

- ثراء الثقافة الأفريقية وإسهامها في تنوع الثقافات للمجتمع العالمي (العنصر الرابع).

١١ - إن العنصر الأول من هذه العناصر، العنصر الأول، هو الذي يألفه العالم علي نحو أكثر. والثاني، العنصر الثاني لم يسترع الانتباه إلا في الآونة الأخيرة فقط حيث بدأت البشرية في فهم الأهمية الحاسمة لمسألة البيئة، والثالث، العنصر الثالث يكتسب أهمية انطلاقاً من ذاته حيث يبرز كأمر ذي اهتمام ليس فقط بالنسبة لمجال ضيق من العلوم أو ذي اهتمام فقط بالنسبة للمتأخرين والمحافظة عليها. والرابع من هذه العناصر، العنصر الرابع، يمثل الروح الإبداعية للشعوب الأفريقية التي تظل في عدة وجوه غير مستغلة وغير مطورة بما فيه الكفاية.

١٢ - إن لأفريقيا دوراً هاماً للغاية ينبغي أن تلعبه فيما يتعلق بالمسألة الحاسمة لحماية البيئة . وتشتمل الموارد الأفريقية علي الغابات الاستوائية المطيرة، والمناخ الذي هو بالفعل خال من ثاني أكسيد الكربون فوق القارة، وقلة وجود التدفقات السامة في الأنهار والتربة التي تتفاعل مع المحيطين الأطلنطي والهندي والبحرين الأبيض المتوسط والأحمر. وإن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا سوف تحتوي علي استراتيجية لرعاية هذه الموارد واستخدامها لتنمية القارة الأفريقية، بينما تحتفظ بها في نفس الوقت للبشرية جمعاء.

١٣ - من الواضح أنه ما لم تمنح المجتمعات في المنطقة المجاورة للغابات الاستوائية وسائل بديلة لكسب العيش، فإنها ستتعاون في تدمير الغابات. وبما أن الحفاظ علي هذه الأصول البيئية يندرج ضمن مصلحة البشرية، فإنه من الضروري أن توضع أفريقيا في مسار تنمية لا يعرض هذه الأصول إلي الخطر.

١٤ - يدرك العلم الحديث أن أفريقيا هي مهد الجنس البشري. وكجزء من عملية إعادة بناء الشخصية والثقة بالنفس لدي شعوب أفريقيا، فمن الضروري أن يتم فهم وتقييم هذا الإسهام للوجود البشري، بواسطة الأفريقيين أنفسهم. وينبغي أن يظل وضع أفريقيا كمولد للبشرية محل اعتزاز للعالم بأسره بوصفه الأصل لجميع شعوبها. وطبقاً لذلك يجب علي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أن تحافظ علي هذا التراث المشترك وأن تستخدمه لبناء إدراك شامل للحاجة التاريخية إلي إنهاء التخلف والتهميش للقارة.

١٥ - إن لأفريقيا أيضاً دوراً رئيسياً ينبغي أن تلعبه في الحفاظ علي الرابطة المتينة بين بني البشر والعالم الطبيعي. وتمثل التطورات التكنولوجية إلي التأكيد علي دور بني البشر كعامل للإنتاج يتنافسون علي احتلال مكائهم في عملية الإنتاج مع وسائلهم المعاصرة أو المستقبلية. إن الأماكن المفتوحة غير المأهولة، وحيواناتها وحياتها النباتية، والأصناف المتنوعة من

الحيوانات التي تعتبر فريدة بالنسبة لأفريقيا، تهيئ فرصة للبشرية للاحتفاظ برابطتها مع الطبيعة.

١٦ - لقد قدمت أفريقيا بالفعل إسهاماً هائلاً في الثقافة العالمية عن طريق الأدب والموسيقى والفنون المرئية والأشكال الثقافية الأخرى، ولكن إمكاناتها الحقيقية لا تزال غير مكتشفة بسبب اندماجها المحدود في الاقتصاد العالمي. سوف تمكن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا سوف تمكن هذه الأخيرة من زيادة إسهامها لصالح العلم والثقافة والتكنولوجيا.

١٧ - وفي هذه الألفية الجديدة حيث تبحث البشرية عن طريقة جديدة لبناء عالم أفضل، فمن المهم أن تحشد أوصاف هذه الخصائص وقوي الإرادة البشرية لوضع القارة علي أساس من الشراكة المتساوية للنهوض بالحضارة البشرية.

الإفقار التاريخي للقارة:

١٨ - إن إفقار القارة الأفريقية قد تأكد بصورة رئيسية عن طريق التراث الاستعماري، والحرب الباردة ودواليب النظام الاقتصادي الدولي وجوانب الضعف وأوجه القصور في السياسات التي انتهجتها العديد من البلدان في عهد ما بعد الاستقلال.

١٩ - ظلت أفريقيا مدججة في الاقتصاد العالمي - لقرون - بصورة رئيسية كمورد للعمالة الرخيصة والمواد الخام. وبالضرورة فقد كان هذا يعني استنزاف موارد أفريقيا بدلاً من الاستفادة منها لتنمية القارة. وإن الحملة التي كانت في تلك الفترة ترمي لاستخدام المعادن والمواد الخام لتطوير الصناعات الإنتاجية وإيجاد قوي عاملة عالية المهارات لدعم النمو والتنمية، قد كانت مفقودة. وعليه فإن أفريقيا تظل أفقر قارة علي الرغم من أنها من أكثر المناطق الزاخرة بالثراء في العالم مواهب.

٢٠ - وفي بلدان أخرى وفي قارات أخرى كان العكس هو الحال. فقد كان هناك تسريب للثروة في شكل استثمارات، الشيء الذي أوجد قدراً أكبر من الثروة عن طريق تصدير منتجات القيمة المضافة. ولقد آن الأوان لتسخير الموارد الأفريقية لخلق ثروة لرفاهية شعوبها.

٢١ - لقد خرب الاستعمار حتى الآن الهياكل والمؤسسات والقيم التقليدية أو جعلها خاضعة للاحتياجات الاقتصادية والسياسية للقوي الإمبريالية. كما أنه قد أعاق تنمية طبقة من المقاولين بالإضافة إلى طبقة متوسطة تتوفر لديها المهارات والمقدرة الإدارية.

٢٢ - وعند الاستقلال، كانت جميع الدول الجديدة تتميز من الناحية العملية بالنقص في عدد المهنيين المهرة وطبقة رأسمالية ضعيفة، مما نتج عنه ضعف في عملية التراكم. وقد ورثت أفريقيا ما بعد الاستعمار دولاً ضعيفة واقتصاديات تتسم بالاختلال الوظيفي زادت من

تفاقمها القيادة الضعيفة والفساد والحكم الرديء في العديد من البلدان . وإن هذين العاملين الاثنين، إلى جانب الانقسامات التي سببتها الحرب الباردة، قد أعاقا تطوير الحكومات المسؤولة عبر القارة.

٢٣ - لم تحوّل العديد من الحكومات الأفريقية شعوبها السلطة لكي تشرع في مبادرات التنمية لتحقيق إمكاناتها الخلاقة . وتبقى اليوم الدولة الضعيفة عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة في عدد من البلدان . وفي الواقع، فإن أحد التحديات الرئيسية أمام أفريقيا هو تعزيز المقدرة على الحكم وتطوير السياسات طويلة المدى . وفي نفس الوقت، هناك أيضا الحاجة الماسة لتنفيذ إصلاحات وبرامج بعيدة المدى في العديد من الدول الأفريقية.

٢٤ - لقد هيأت برامج التعديل الهيكلي للثمانينيات حلاً جزئياً فقط . فقد شجعت الإصلاحات التي كانت تميل إلى إزالة التحريفات الخطيرة في الأسعار ولكنها أولت اهتماما غير ملائم لتوفير الخدمات الاجتماعية . ونتيجة لذلك، فقد تمكنت بلدان قليلة فقط من تحقيق نمو أعلى ومستدام وفقا لهذه البرامج.

٢٥ - وفي الواقع، فإن تجربة أفريقيا توضح أن معدل التراكم في فترة ما بعد الاستعمار لم يكن كافيا لإعادة بناء المجتمعات في أعقاب التخلف الاستعماري، أو لدعم التحسن في مستوى المعيشة . وقد كان لهذا عواقب وخيمة على العملية السياسية وأدى إلى المحسوبية والفساد المستمرين.

٢٦ - ظل الأثر الصافي لهذه العمليات هو استمرار حلقة مفرغة يعزز فيها الهبوط الاقتصادي والمقدرة المنخفضة والحكم الرديء، بعضها البعض، مما يؤكد بالتالي الدور السطحي والمتضائل لأفريقيا في الاقتصاد العالمي . ومن ثم، فقد أصبحت أفريقيا، عبر القرون، هي القارة المهمشة.

٢٧ - تسعى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إلى الاعتماد على إنجازات الماضي والاحتفال بها بالإضافة إلى عكس الدروس المستفادة من خلال التجربة الأليمة حتى يمكن إقامة شراكة ذات مصداقية وقابلة للتنفيذ . وفي القيام بذلك، فإن التحدي المائل أمام شعوب وحكومات أفريقيا هو أن تفهم أن التنمية عملية تفويض للسلطة والاعتماد الذاتي . وطبقا لذلك، يجب على الأفريقيين أن لا يكونوا أوصياء للحراس الخيرين، بل يجب عليهم - بالأحرى - أن يكونوا هم المخططون للنهوض المستمر بأنفسهم .

• أفريقيا والثورة العالمية:

٢٨ - لقد دخل العالم الألفية الجديدة في وسط اندلاع ثورة اقتصادية؛ ويمكن لهذه الثورة أن توفر كلاً من السياق والوسائل لتجديد حيوية أفريقيا . وفي حين أن العولمة قد زادت

تكلفة قدرة أفريقيا على التنافس، فإننا نعتقد أن الفوائد الناجمة عن تكامل تتم إدارته بصورة فعالية، تقدم أفضل الإمكانيات لازدهار اقتصادي في المستقبل وتخفيف حدة الفقر.

٢٩ - لقد أصبحت الثورة الاقتصادية الحالية ممكنة، جزئياً، من خلال التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي خفضت من تكاليف الاتصالات وزادت من سرعتها في جميع أنحاء العالم، كما ألغت حواجز سابقة للزمان والمكان، وأثرت على جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. كما جعلت من الممكن إدماج الأنظمة الوطنية للإنتاج والشؤون المالية، حيث تجلت من خلال نمو دليلي في جدول تدفقات السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود.

٣٠ - إن إدماج الأنظمة الوطنية للإنتاج قد جعل من الممكن "تشريح سلسلة القيمة" إلى عديد من عمليات التصنيع وإنتاج قطاع الخدمات. وفي نفس الوقت، فإن التحركات المدعومة لرأس المال تعني أن المقترضين، سواء كانوا حكومات أو كيانات خاصة، يجب عليهم التنافس فيما بينهم من أجل رأس المال في الأسواق العالمية بدلا من الأسواق الوطنية. إن هاتين العمليتين قد زادت من التكاليف على تلك البلدان التي لا تتمكن من التنافس بصورة فعالة. وقد تحملت أفريقيا إلى حد كبير هذه التكاليف بصورة غير متكافئة.

٣١ - بينما لم تسلم أية بقعة في العالم من تأثيرات العولمة، فإن إسهامات مختلف المناطق والأمم قد اختلفت بصورة ملحوظة. وإن محرك أوجه التقدم الرئيسية هذه، يتمثل في الأمم ذات التصنيع العالي. فخارج نطاق هذا الميدان، تلعب بلدان قليلة فقط في العالم النامي دورا أساسيا في الاقتصاد العالمي. فالعديد من البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، تسهم بصورة غير فعالة، وبصفة رئيسية على أساس ما تزخر به من موهبتها البيئية والخاصة بالموارد.

٣٢ - وفي توزيع الفوائد، يبرز اختلال التوازن العالمي بصورة صارخة للغاية. وعلاوة على ذلك، فقد ازدادت الفرص لخلق الثروة أو توسيع نطاقها، واكتساب المعرفة والمهارات، وتحسين طرق الوصول إلى السلع والخدمات - وبإيجاز، لتحسين نوعية الحياة. وفي بعض أنحاء العالم، فإن متابعة الانفتاح بدرجة أكبر للاقتصاد العالمي قد خلقت فرصا للارتقاء بملايين الأشخاص من دائرة الفقر.

٣٣ - ومن ناحية أخرى، فإن المزيد من الاندماج قد أدي أيضا إلى زيادة تهميش تلك البلدان التي لا تتمكن من المنافسة بصورة فعالة. وفي حالة عدم توفر قوانين عالمية عادلة ومنصفة، فقد زادت العولمة من مقدرة الأقوياء على تقديم مصالحهم على حساب الضعفاء، وبصفة خاصة في مجالات التجارة والشؤون المالية والتكنولوجيا. كما أنها قد ضيقت المجال أمام البلدان النامية للتحكم في التنمية الخاصة بها، حيث إن النظام لا ينص على دفع تعويض

للضعفاء. وإن ظروف أولئك الذين تم تهميشهم في هذه العملية قد ازدادت سوءا بالمعنى الحقيقي. كما برز انشقاق بين الإدماج والإقصاء داخل الأمم وفيما بينها.

٣٤ - إن عدم مقدرة أفريقيا على تسخير عملية العولمة مرده - جزئيا - هو العوائق الهيكلية أمام النمو والتنمية في شكل تدفقات الموارد وشروط التجارة المناوئة. وفي نفس الوقت، فإننا ندرك أن الإخفاقات في القيادة السياسية والاقتصادية في العديد من البلدان الأفريقية تعوق تعبئة واستخدام الموارد النادرة بصورة فعالة في أنشطة المجالات الإنتاجية بغية اجتذاب وتسهيل الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٣٥ - إن المستوي المنخفض للنشاط الاقتصادي يعني أن الوسائل اللازمة للإدخال الحقيقي للأموال الخاصة والتعرض إلى الخطر، غير متوفرة، والنتيجة هي حدوث مزيد من الهبوط. وفي هذه الدائرة الذاتية الدوام، فإن مقدرة أفريقيا على المشاركة في عملية العولمة تضعف بصورة حادة مما يؤدي إلى مزيد من التهميش. وإن الاستقطاب المتزايد للثروة والفقر هو واحد من عدة عمليات صاحبت العولمة وهي تهدد استمراريتها.

٣٦ - شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي انهيارا ماليا خطيرا في الكثير من بلدان العالم النامي، الأمر الذي لم يهدد استقرار النظام المالي العالمي فحسب، بل هدد أيضا استقرار الاقتصاد العالمي ككل. وقد تمثل أحد الآثار المباشرة للأزمة المالية في تفاقم المستويات الحالية للفقر الهيكلي العميق الذي يعيش فيه حوالي نصف سكان العالم على أقل من اثنين دولار أمريكي في اليوم، ويعيش الخمس (١/٥) منهم على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم.

٣٧ - توجد هناك أيضا عوامل أخرى تشكل أخطارا بالغة وطويلة المدى؛ وتشمل الزيادة السريعة في أعداد أولئك الذين يتم استبعادهم اجتماعيا في مختلف أنحاء العالم، مما يسهم في عدم الاستقرار السياسي، والحروب الأهلية والتزاعات العسكرية من جهة، وفي نمط جديد من الهجرة الجماعية من جهة أخرى. وإن توسيع نطاق الإنتاج الصناعي وتزايد الفقر يسهمان في التدهور البيئي لميطاتنا ومناخنا ونباتاتنا الطبيعية. وإذا لم تتم معالجة هذه الأشياء، فإنها سوف تشرع في عمليات تقلت بصورة متزايدة عن سيطرة الحكومات في كل من البلدان المتقدمة والنامية.

٣٨ - إن الوسائل الكفيلة بعكس هذا السيناريو الكئيب لا تزال بعيدة عن متناولنا. وإن تحسين مستوي المعيشة لأولئك المهمشين، تهيئ إمكانيات ضخمة لنمو الاقتصاد العالمي بأسره عن طريق خلق أسواق جديدة وعن طريق تسخير المقدرة الاقتصادية المتزايدة. وإن هذا سيجلب استقرارا أكبر على الصعيد العالمي، مصحوبا بشعور من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٩ - وعليه، فإن حتمية التنمية لا تشكل تحدياً للشعور المعنوي فحسب، بل تعتبر في الواقع من الأمور الأساسية لاستمرارية عملية العولمة. ونحن نقر تماماً بأن العولمة هي نتيجة لأوجه التقدم العلمي والتكنولوجي والتي قد فرضت السوق العديد منها. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومات - وبصفة خاصة تلك الموجودة في العالم المتقدم - قد لعبت، بالشراكة مع القطاع الخاص، دوراً هاماً في صياغة شكلها وفحواها ومسارها.

٤٠ - إن الحجة المقدمة لصالح دور السلطات الوطنية والمؤسسات الخاصة في توجيه برنامج العولمة عبر مسار مستدام تكون بالتالي فوائدها فيه منتشرة بصورة متساوية علي نحو أكثر، تظل هي القوية. وتوضح التجربة أنه بالرغم من الفرص غير المتوازنة التي هيأتها العولمة لبعض البلدان الفقيرة سابقاً، فليس هناك أي شيء ملازم للعملية يخفف بصورة تلقائية من حدة الفقر والظلم.

٤١ - إن المطلوب هو التزام الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، بالدمج الحقيقي لجميع الأمم في الاقتصاد العالمي والجهاز السياسي وهذا يتطلب الاعتراف بالترابط العالمي فيما يتعلق بالإنتاج والطلب، والقاعدة البيئية التي تدعم الكون، والهجرة عبر الحدود، وبنية مالية عالمية تكافئ الإدارة الاجتماعية - الاقتصادية الرشيدة، وحكما عالميا يعترف بالشراكة فيما بين كافة الشعوب. ونحن نعتقد أنه في مقدرة المجتمع الدولي أن يهيئ ظروفاً منصفة وعادلة يمكن فيها لأفريقيا أن تشارك بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي والحياة السياسية العالمية.

ثالثاً - الإرادة السياسية الجديدة للقادة الأفريقيين:

٤٢ - تدرك الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أنه قد كانت هناك محاولات في السابق لوضع برامج تنمية علي نطاق القارة. ولمجموعة من الأسباب، داخلية وخارجية، بما فيها قيادات وملكيات مشكوك فيها من جانب الأفريقيين أنفسهم، فإن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح. بيد أن هناك اليوم مجموعة جديدة من الظروف تساعد علي التنفيذ العملي المتكامل.

٤٣ - تزامنت المرحلة الجديدة من العولمة مع إعادة صياغة العلاقات الدولية في أعقاب الحرب الباردة. ويرتبط هذا ببروز مفاهيم جديدة للأمن والاهتمام الذاتي، تشمل الحق في التنمية والقضاء علي الفقر. ولقد تمت إعادة تعريف الديمقراطية وشرعية الدولة بما يتضمن الحكومة الخاضعة للمساءلة وثقافة حقوق الإنسان والمشاركة الشعبية كعناصر مركزية.

٤٤ - ومن الأهمية بمكان أن أعداد القادة الأفريقيين المنتخبين بصورة ديمقراطية هو في ازدياد. وقد أعلنوا، من خلال أعمالهم، أن آمال شعوب أفريقيا في حياة أفضل لا يمكن أن تترك بعد الآن لشهامة الآخرين.

٤٥ - وتنتشر الآن الديمقراطية في جميع أنحاء القارة يدعمها الاتحاد الأفريقي الذي أبدي عزمًا جديدًا علي معالجة النزاعات، وانتقاداً لأي انحراف عن المبادئ. ويتم تعزيز هذه الجهود بواسطة أصوات في المجتمع المدني، بما في ذلك اتحادات المرأة والشباب ووسائل الإعلام المستقلة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومات الأفريقية هي أكثر تصميمًا بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالأهداف الإقليمية والقارية للتعاون والتكامل الاقتصاديين. وهذا يعمل علي تعزيز مكاسب التحول الاقتصادي وعلي دعم فوائد الترابط المتبادل.

٤٦ - إن الظروف المتغيرة في أفريقيا قد تم إدراكها بالفعل من جانب الحكومات في جميع أنحاء العالم، كما أن إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي تم إقراره في سبتمبر ٢٠٠٠ يؤكد استعداد المجتمع العالمي لدعم جهود أفريقيا لمعالجة التخلف والتهميش في القارة. ويؤكد الإعلان مساندة عملية منع النزاعات وتهيئة الظروف للاستقرار والديمقراطية في القارة، علاوة علي التحديات الرئيسية للقضاء علي الفقر والمرض. ويشير الإعلان أيضا إلى التزام المجتمع العالمي بتعزيز تدفقات الموارد علي أفريقيا عن طريق تحسين المعونات والتجارة وعلاقات الديون بين أفريقيا وبقية العالم، وعن طريق زيادة تدفقات رأس المال الخاص علي القارة. ومن المهم الآن ترجمة هذه الالتزامات إلى واقع.

٤٧ - تتمركز الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا حول الملكية والإدارة الأفريقية. ومن خلال هذا البرنامج يضع القادة الأفريقيون خطة لتجديد القارة. وتقوم الخطة علي أساس الأولويات الوطنية والإقليمية وخطط التنمية التي يجب إعدادها عن طريق العمليات القائمة علي المشاركة والتي تشمل المواطنين. وإننا نعتقد أنه، بينما يستمد القادة الأفريقيون صلاحياتهم من مواطنيهم، يتمثل دورهم في توضيح هذه الخطط علاوة علي قيادة عمليات التنفيذ نيابة عن مواطنيهم.

٤٨ - إن البرنامج هو إطار جديد للتفاعل مع بقية العالم، بما في ذلك البلدان الصناعية والمنظمات متعددة الأطراف. وهو يقوم علي أساس الخطة التي وضعتها الشعوب الأفريقية عن طريق مبادراتها الخاصة بها وبمحض إرادتها، للعمل علي تحديد مصيرها الخاص بها.

٤٩ - وبغية تحقيق هذه الأهداف يتولى القادة الأفريقيون مسئولية مشتركة فيما يختص بالتالي:

- تعزيز الآليات الخاصة بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها علي الأصعدة الإقليمية الفرعية والقارية، وضمان استخدام هذه الآليات لإعادة السلام وحفظه.
- تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدانهم ومناطقهم عن طريق وضع معايير واضحة للمساءلة والشفافية والحكم القائم علي المشاركة علي الصعيدين الوطني ودون الوطني.
- استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ عليه، وخاصة عن طريق وضع معايير وأهداف ملائمة للسياسات المالية والنقدية، وإدخال أطر مؤسسية ملائمة لتحقيق هذه المعايير.
- إنشاء أطر قانونية وتنظيمية شفافة للأسواق المالية ومراجعة حسابات الشركات الخاصة والقطاع العام.
- إحياء وتوسيع عملية توفير التعليم والتدريب الفني والخدمات الصحية، مع إيلاء أولوية قصوى لمعالجة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى.
- دعم دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تعزيز مقدرتها في ميادين التعليم والتدريب، وعن طريق تنمية الأنشطة المدرة للدخل من خلال تسهيل طرق الوصول إلي الاقتراض، وعن طريق تأكيد مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية للبلدان الأفريقية.
- بناء قدرات الدول في أفريقيا علي وضع وتعزيز الإطار القانوني، علاوة علي الحفاظ علي القانون والنظام.
- تشجيع تنمية البنى التحتية والزراعة وتنويعها بحيث تشمل صناعات ومنتجات زراعية لتخدم كلاً من الأسواق المحلية والتصديرية.

رابعاً- مناشدة موجهة إلي شعوب أفريقيا:

- ٥٠ - إن مشروع النهضة الأفريقية، الذي ينبغي أن يسمح لقارتنا التي عانت من النهب والسلب لعدة قرون، بأن تتبوأ مكانها الصحيح في العالم، يعتمد علي بناء اقتصاد قوي وتنافسي في وقت ينتقل فيه العالم نحو المزيد من تحرير التجارة والمنافسة.
- ٥١ - إن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا سوف تصبح ناجحة فقط إذا ما امتلكتها الشعوب الأفريقية متحدة في تنوعها.

٥٢ - إن أفريقيا، وهي تعاني من الفقر جراء العبودية والفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، تنطلق في وضع صعب. بيد أنه إذا ما تم تسخير واستخدام مواردها الطبيعية والبشرية الضخمة بصورة سليمة، فيمكن أن يقود هذا إلى نمو منصف ومستدام للقارة علاوة على تعزيز دمجها السريع في الاقتصاد العالمي.

٥٣ - ولهذا السبب، يجب على شعوبنا، على الرغم من الصعاب الحالية، أن تستعيد الثقة في عبقريتها ومقدرتها على مواجهة العوائق وأن تشارك في بناء أفريقيا الجديدة. وإن المبادرة الحالية هي تعبير عن التزام القادة الأفريقيين بترجمة الإرادة الشعبية العميقة إلى عمل ملموس.

٥٤ - غير أن الكفاح الذي سيشنونه لن يحالفه النجاح إلا إذا كانت شعوبنا هي سيدة مصيرها الخاص بها.

٥٥ - ولهذا السبب فإن القادة السياسيين في القارة يناشدون جميع شعوب أفريقيا، بكل تنوعاتها لكي تدرك خطورة الوضع والحاجة إلى تعبئة أنفسها بغية وضع نهاية للمزيد من التهميش للقارة وضمان تنميتها عن طريق سد الفجوة بين أفريقيا والبلدان المتقدمة.

٥٦ - وعليه، فإننا نطلب من الشعوب الأفريقية أن تقبل التحدي المتمثل في التعبئة دعماً لتنفيذ هذه المبادرة عن طريق إقامة هياكل للتنظيم والتعبئة والعمل، على جميع الأصعدة.

٥٧ - يدرك قادة القارة أن العبقرية الحقيقية لأي شعب "تقاس بمقدرته على التفكير الجريء الواسع التصور، والتصميم على دعم تنميته.

٥٨ - ويجب علينا أن لا نتوان في تنفيذ هذا البرنامج الطموح لبناء اقتصاديات سليمة ومرنة، ومجتمعات ديمقراطية. وفي هذا الصدد، فإن القادة الأفريقيين لعلهم يقتناع بأن أفريقيا، وهي قارة اتسمت بعملية تنميتها ببدايات خاطئة وإخفاقات، سوف تنجح مع هذه المبادرة.

خامساً - برنامج العمل: الاستراتيجية الخاصة بتحقيق تنمية مستدامة في القرن

الحادي والعشرين:

٥٩ - إن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تختلف في منهاجها واستراتيجيتها عن جميع الخطط والمبادرات السابقة دعماً لتنمية أفريقيا، على الرغم من أن المشاكل التي يتعين معالجتها تبقى إلى حد كبير، هي نفس المشاكل.

٦٠ - إن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا يتم تصورها على أنها رؤية طويلة المدى لبرنامج تنمية تملكه وتقوده أفريقيا.

٦١ - يشتمل برنامج العمل على الأولويات القصوى التي تمت هيكلتها بنفس الطريقة الخاصة بالاستراتيجية التي تم تحديدها، ويمكن مراجعة هذه الأولويات من حين لآخر بواسطة

لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول. ويغطي البرنامج الأمور التي تدعو الحاجة إلى القيام بها على المدى القصير رغم إتساع مجال الأعمال التي يتعين القيام بها.

٦٢ - علي الرغم من تصور التمويل طويل المدى وفقاً للمبادرة، فإن المشروعات يمكن بالتالي التعجيل بها للمساعدة في القضاء على الفقر في أفريقيا ووضع البلدان الأفريقية، منفردة وجماعية، في مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة، ومن ثم وقف تهميش أفريقيا في عملية العولمة.

٦٣ - علي الرغم من أن هناك أولويات عاجلة أخرى، فإن تلك التي تم اختيارها هنا ستكون بمثابة عامل حفاز للتدخل في مجالات الأولوية الأخرى في المستقبل.

٦٤ - بينما تعتبر معدلات النمو هامة، فهي ليست كافية في حد ذاتها لتمكين البلدان الأفريقية من تحقيق الهدف الرامي إلى تخفيف حدة الفقر. وعليه فإن التحدي بالنسبة لأفريقيا هو تطوير المقدرة علي دعم النمو في المراحل المطلوبة لتحقيق عملية تخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة. وهذا بدوره يتوقف علي عوامل أخرى مثل البني التحتية، وتراكم رأس المال ورأس المال البشري، والمؤسسات والتنوع الهيكلي والقدرة التنافسية والصحة والإدارة الجيدة للبيئة.

٦٥ - إن هدف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هو توفير قوة دافعة لتنمية أفريقيا عن طريق سد الثغرات الموجودة حالياً في قطاعات الأولوية بغية تمكين القارة من اللحاق بالأجزاء المتقدمة من العالم.

٦٦ - إن الرؤية الجديدة طويلة المدى سوف تتطلب استثماراً ضخماً وكبيراً لسد الثغرات الموجودة حالياً. وإن التحدي المائل أمام أفريقيا هو أن تتمكن من حشد التمويل المطلوب وفقاً لأفضل الشروط الممكنة، وعليه فإننا ندعو شركاءنا في التنمية إلى المساعدة في هذا المسعى.

٦٧ - الأهداف طويلة المدى:

- القضاء على الفقر في أفريقيا ووضع البلدان الأفريقية، منفردة وجماعية، في مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة، ومن ثم وقف تهميش أفريقيا في عملية العولمة.
- تعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة.

٦٨ - الأهداف:

- تحقيق ودعم معدل نمو يزيد علي ٧ في المائة في العام لتوسط إجمالي الناتج المحلي بخصوص الـ ١٥ سنة القادمة.
- ضمان تحقيق القارة لأهداف التنمية الدولية المتفق عليها، والمتمثلة في:

- تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، إلى النصف فيما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.
- تسجيل جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة في المدارس الأولية بحلول عام ٢٠١٥.
- إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق القضاء على التفاوت بين الجنسين في التسجيل للتعليم الأولي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥.
- خفض نسب معدلات الوفيات لدى الأطفال بنسبة الثلثين بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥.
- خفض نسب معدلات الوفيات عند الولادة بنسبة ثلاث أرباع بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥.
- توفير سبل الوصول إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إلى خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥.
- تنفيذ استراتيجيات وطنية لتنمية مستدامة بحلول عام ٢٠٠٥ بغية عكس الخسائر في الموارد البيئية بحلول عام ٢٠١٥.
- ٦٩ - تكون للاستراتيجية النتائج المتوقعة التالية:
 - نمو وتنمية اقتصادية وعمالة متزايدة.
 - تخفيف حدة الفقر والحد من الظلم.
 - تنويع الأنشطة الإنتاجية. وتعزيز القدرة التنافسية الدولية وزيادة حجم الصادرات.
 - زيادة التكامل الأفريقي.
- ٧٠ - إدراكاً أنه ما لم يتم عمل شيء جديد وجذري، فإن أفريقيا لن تحقق أهداف التنمية الدولية وال ٧ في المائة سنوياً من معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي، فإن رؤساء الدول الأفريقيين يقترحون البرنامج الموصوف أدناه. ويرتكز هذا البرنامج على مواضيع رئيسية وهو مدعوم ببرامج عمل تفصيلية.

أ - شروط لتحقيق تنمية مستدامة:

أ - ١ - مبادرات السلام والأمن والديمقراطية والإدارة السياسية:

٧١ - تعلم القادة الأفريقيون من تجاربهم الخاصة أن السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة هي شروط لازمة لتحقيق تنمية مستدامة. وهم يتعهدون بالعمل، فرادي وجماعات علي تعزيز هذه المبادئ في بلدانهم، ومناطقهم الفرعية وفي القارة.

١ - مبادرة السلام والأمن:

٧٢ - تتكون مبادرة السلام والأمن من ثلاثة عناصر هي :

- تعزيز الظروف طويلة المدى المواتية للتنمية والأمن.
- بناء قدرة المؤسسات الأفريقية للإنذار المبكر، علاوة علي دعم مقدرة المؤسسات الأفريقية علي منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.
- إضفاء الصفة المؤسسية علي الالتزام بالقيم الجوهرية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وذلك عن طريق القيادة.

٧٣ - إن الشروط طويلة المدى الكفيلة بالسلام والأمن في أفريقيا تتطلب تدابير سياسة لمعالجة مواطن الضعف السياسية والاجتماعية التي تركز عليها النزاعات. ويتم معالجة هذه الأمور بواسطة مبادرات الإدارة السياسية والاقتصادية ومبادرات تدفقات رأس المال وطرق الوصول إلي الأسواق ومبادرة التنمية البشرية.

٧٤ - إن الجهود الرامية إلي بناء قدرات أفريقيا علي إدارة كافة جوانب النزاع يجب أن تركز علي الوسائل اللازمة لتعزيز المؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية القائمة حالياً، وبصفة خاصة في أربعة مجالات رئيسية:

- منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.
- صنع السلام وحفظ السلام وتعزيز السلام.
- المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة البناء فيما بعد النزاعات.
- مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة والألغام الأرضية.

٧٥ - ستنظر قيادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا خلال ستة أشهر من إنشائها، في أمر الشروع في اتخاذ التدابير المفصلة. والمرفقة بتكلفتها اللازمة في كل من المجالات الأربعة

المذكورة أعلاه. وسوف تشتمل العملية أيضاً على الإجراءات المطلوبة من جانب الشركاء، وطبيعة ومصادر تمويل هذه الأنشطة.

٧٦ - إن محفل رؤساء الدول المزمع إنشاؤه سيعمل كبرنامج لقيادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا للسعي إلى دعم مقدرة المؤسسات الأفريقية على تعزيز السلام والأمن في القارة، واقتسام التجارب وتعبئة العمل الجماعي. وسيضمن المحفل الوفاء بالمبادئ والالتزامات المفهومة ضمناً في المبادرة.

٧٧ - وإدراكاً منهم لذلك المتطلب يجب على الأفريقيين بذل كافة الجهود لإيجاد حل دائم للزاعات القائمة حالياً، وتعزيز أمنهم الداخلي وتدعيم السلام فيما بين البلدان.

٧٨ - قرر الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر قمة لوساكا، اتخاذ تدابير صارمة لتنشيط الأجهزة المسؤولة عن منع النزاعات وتسويتها.

٢ - مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية:

٧٩ - من المعترف به عموماً أن التنمية يستحيل تحقيقها في غياب الديمقراطية الحقيقية، واحترام حقوق الإنسان والسلام والحكم الرشيد. ومع وجود الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تتعهد أفريقيا باحترام المعايير العالمية للديمقراطية التي تشتمل عناصرها الجوهرية على التعددية السياسية التي تسمح بوجود العديد من الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية وتنظيم انتخابات عادلة وصريحة وديمقراطية يتم تنظيمها بصورة دورية لتمكين الجماهير من اختيار قادتها بطريقة حرة.

٨٠ - إن الغرض من مبادرة الديمقراطية والحكم السياسي هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة، تمشياً مع مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والتزاهة واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون. فهي مدعومة بواسطة مبادرة الإدارة الاقتصادية التي تؤيدها والتي تشترك في السمات الرئيسية. وسوف تسهم هذه المبادرات معاً في تسخير طاقات القارة من أجل التنمية والقضاء على الفقر.

٨١ - تتكون المبادرة من العناصر التالية:

- سلسلة من الالتزامات بواسطة البلدان المشاركة باستحداث أو تعزيز عمليات وممارسات الحكم الأساسي.
- تعهد من جانب البلدان المشاركة بلعب دور طليعي في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الرشيد.

- إضفاء الصبغة المؤسسية علي الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا لضمان الالتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة.

٨٢ - ستتولى دول الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أيضا التعهد بسلسلة من الالتزامات من أجل تلبية المعايير الأساسية للحكم الرشيد والسلوك الديمقراطي بينما تقدم في نفس الوقت، الدعم لبعضها البعض. وسيتم دعم الدول المشاركة في القيام بهذه الإصلاحات المؤسسية المرغوب فيها حيثما لزم الأمر. وخلال ستة أشهر من إضفاء الصفة المؤسسية عليها فإن قيادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا سوف تحدد توصيات بشأن الوسائل الملائمة للتشخيص والتقييم دعماً للالتزام بالأهداف المشتركة للحكم الرشيد، علاوة علي تحديد أوجه الضعف المؤسسية والبحث عن الموارد والخبرة الفنية لمعالجة أوجه الضعف هذه.

٨٣ - وبغية تعزيز الإدارة السياسية وبناء القدرات للوفاء بهذه الالتزامات، فإن قيادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ستتولى القيام بعملية من المبادرات المستهدفة لبناء القدرات. وسوف تركز هذه الإصلاحات المؤسسية علي ما يلي:

- الخدمات الإدارية والمدنية.

- تعزيز الإشراف البرلماني.

- تعزيز عملية صنع القرار القائمة علي المشاركة.

- إقرار تدابير فعالة لمحاربة الفساد والاختلاس.

- القيام بإصلاحات قضائية.

٨٤ - تتولى البلدان المشاركة في المبادرة القيام بدور قيادي في دعم وبناء المؤسسات والمبادرات التي تحمي هذه الالتزامات. كما أنها ستكرس جهودها لإيجاد وتعزيز الهياكل الوطنية والإقليمية الفرعية والقارية التي تدعم الحكم الرشيد.

٨٥ - سيعمل محفل رؤساء الدول بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، كآلية تقوم من خلالها قيادة "هذه الشراكة" بالرصد والتقييم الدوري للتقدم الذي تحرزه البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها من أجل تحقيق الحكم الرشيد والإصلاحات الاجتماعية. وسيهيئ المحفل أيضاً برنامجاً للبلدان لاقتسام التجارب بغية تعزيز الحكم الرشيد والممارسات الديمقراطية.

أ - ٢ - مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت:

٨٦ - إن بناء القدرات للدولة هو جانب حاسم لتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق التنمية. وتلعب الدولة دوراً رئيسياً في تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين، وفي تنفيذ برامج تخفيف

حدة الفقر. بيد أن الواقع هو أن الكثير من الحكومات تفتقر إلى المقدرة علي إنجاز هذا الدور. ونتيجة لذلك، فإن الكثير من البلدان تفتقر إلى الأطر التوجيهية والتنظيمية اللازمة للنمو الذي يقوده القطاع الخاص. كما أنهما تفتقر أيضا إلى القدرة علي تنفيذ البرامج حتى عندما يكون التمويل متوفراً.

٨٧- ولهذا السبب، ينبغي إيلاء بناء القدرات المستهدفة أولوية قصوى. ويجب أن يسيق البرامج في كل مجال تقييم للقدرات، يتبعه توفير الدعم اللازم.

٨٨- **الهدف:** القيام، في جميع أنحاء البلدان المشاركة بتشجيع مجموعة من البرامج المحددة والمرفقة بجدول زمني ترمي إلى تعزيز نوعية الإدارة الاقتصادية والمالية العامة علاوة علي إدارة المنشآت.

٨٩- **الإجراءات:** سيتم تكليف فريق عمل من وزارات المالية والبنوك المركزية باستعراض ممارسات الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت في مختلف البلدان والأقاليم، وتقديم توصيات بشأن المعايير ومدونات الممارسات الجيدة الملائمة لدراساتها بواسطة لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول خلال ستة أشهر.

- سوف تحيل لجنة التنفيذ توصياتها إلى الدول الأفريقية لتنفيذها .
- ستتولى لجنة التنفيذ أولوية قصوى لإدارة المالية العامة وستضع البلدان برنامجاً لتحسين الإدارة المالية العامة، كما سيتم أيضاً تحديد الأهداف وآليات التقييم.
- ستقوم لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول بتعبئة الموارد لبناء القدرات بغية تمكين جميع البلدان من الالتزام بالحد الأدنى من المعايير ومدونات السلوك المتفق عليها بصورة متبادلة.

• **المناهج الإقليمية الفرعية والإقليمية للتنمية:**

٩٠- إن معظم البلدان الأفريقية صغيرة من حيث تعداد السكان ودخل الفرد. ونتيجة للأسواق المحدودة فإنها لا تقدم عائدات جذابة للمستثمرين المحتملين، بينما يعاني التقدم في تنوع الإنتاج والصادرات، من الإعاقة. وهذا يقلل من الاستثمار في البنى التحتية الأساسية التي تعتمد علي وفورات الحجم لضمان القابلية للاستمرار.

٩١- إن هذه الظروف الاقتصادية تشير إلى حاجة البلدان الأفريقية لتجميع مواردها وتعزيز التنمية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في القارة، بغية تحسين القدرة التنافسية الدولية. وعليه، يجب تعزيز التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية الخمسة في القارة.

٩٢ - تركّز الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا علي توفير السلع العامة الإقليمية الأساسية (مثل النقل، والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضاء علي المرض وحفظ البيئة وتوفير قدرات الأبحاث الإقليمية)، علاوة علي تعزيز التجارة والاستثمارات داخل البلدان الأفريقية وسيكون التركيز علي ترشيد الإطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي عن طريق تحديد المشروعات المشتركة التي تتماشى مع البرامج المتكاملة للبلاد والتنمية الإقليمية وعلي مواءمة السياسات والممارسات في مجالي الاقتصاد والاستثمار. وهناك حاجة إلي تنسيق سياسات القطاع الوطني والرصد الفعال للمقررات الإقليمية.

٩٣ - ستولى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أولوية لبناء القدرات بغية تعزيز فعالية الهياكل الإقليمية القائمة وترشيد المنظمات الإقليمية الموجودة. ويجب علي بنك التنمية الأفريقي أن يلعب دوراً قيادياً في تمويل الدراسات والبرامج والمشروعات الإقليمية.

٩٤ - تشتمل القطاعات التي يغطيها البرنامج الحالي علي مجالات الأولوية التالية:

- البنى التحتية وبصفة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة.

- الموارد البشرية بما في ذلك التعليم وتنمية المهارات وعكس هجرة العقول.

- الصحة.

- الزراعة.

- طرق وصول الصادرات الأفريقية إلي أسواق البلدان المتقدمة.

٩٥ - غير أن الهدف بالنسبة لكل قطاع هو سد الفجوة الحالية بين أفريقيا والبلدان المتقدمة بغية تحسين القدرة التنافسية الدولية للقارة وتمكينها من المشاركة في عملية العولمة. كما أن الظروف الخاصة للدول الأفريقية الجزرية والدول غير الساحلية ستتم معالجتها أيضا في هذا السياق.

ب - ١ - الأولويات القطاعية:

• سد الثغرات في البنى التحتية:

١ - جميع قطاعات البنى التحتية:

٩٦ - تشتمل البنى التحتية قيد النظر علي الطرق والطرق العامة والمطارات والموانئ البحرية والسكك الحديدية والمجاري المائية ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية. بيد أن البنى التحتية الإقليمية الفرعية أو القارية فقط التي ستكون وحدها موضع تركيز الخطة.

٩٧ - إن البنى التحتية هي واحد من المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي وينبغي إيجاد الحلول للسماح لأفريقيا بأن ترقى إلى مستوى البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتراكم المواد ورأس المال البشري.

٩٨ - لو توفرت لأفريقيا نفس البنى التحتية الأساسية المتوفرة للبلدان المتقدمة لكانت في وضع أكثر ملاءمة للتركيز على الإنتاج وتحسين الإنتاجية للتنافس الدولي. وإن الثغرة الهيكلية في البنى التحتية تشكل عقبة خطيرة للغاية أمام النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. وإن البنى التحتية المحسنة، بما في ذلك تكاليف الخدمات ومدى الاعتماد عليها، سوف تفيد كلاً من أفريقيا والمجتمع الدولي، الذي سيتمكن من الحصول على السلع والخدمات الأفريقية بتكلفة رخيصة.

٩٩ - وفي العديد من البلدان الأفريقية قامت القوى الاستعمارية بإنشاء البنى التحتية لدعم عملية تصدير المواد الخام من أفريقيا واستيراد السلع الصناعية إلى داخل أفريقيا.

١٠٠ - ونحن ندرك أيضاً أنه إن كان للبنى التحتية أن تتحسن في أفريقيا، فإن التمويل الخارجي الخاص يعتبر ضرورياً لتكملة الأسلوبين الرئيسيين للتمويل وهما علي وجه التحديد القرض والمعونات.

١٠١ - تتكون مبادرة البنى التحتية من عناصر مشتركة بالنسبة لجميع قطاعات البنى التحتية، كما أنها ستشتمل أيضاً على عناصر محددة القطاعات.

١٠٢ - الأهداف:

- تحسين سبل الحصول على خدمات البنى التحتية وسهولة نيلها ومدى موثوقيتها بالنسبة لكل من الشركات والأسر.

- تعزيز التعاون الإقليمي والتجارة عن طريق التنمية الموسعة عبر الحدود للبنى التحتية.

- زيادة الاستثمارات المالية في البنى التحتية عن طريق خفض المخاطر التي تواجه المستثمرين الخاصين ولا سيما في مجال السياسة والأطر التنظيمية.

- بناء المعرفة والمهارات الملائمة في مجالات التكنولوجيا والهندسة بغية تركيب وتشغيل وصيانة شبكات البنى التحتية الصلبة في أفريقيا.

١٠٣ - الإجراءات:

- العمل بمساعدة الوكالات المتخصصة في القطاعات علي وضع أطر للسياسة وأطر تشريعية لتشجيع المنافسة. والقيام في نفس الوقت باستحداث أطر تنظيمية جديدة

- علاوة على بناء القدرات للجهات المنظمة بغية تعزيز مواءمة السياسات والأنظمة لتسهيل عمليات الترابط والتوسيع للأسواق عبر الحدود.
- زيادة الاستثمار في البنى التحتية، خاصة أعمال التجديد وتحسين عمليات صيانة الأنظمة التي ستدعم البنى التحتية.
 - الشروع في تنمية مؤسسات وشبكات التدريب التي يمكن أن تطور وتخرج فنيين ومهندسين ذوي مهارة عالية في جميع قطاعات البنى التحتية.
 - تعزيز مشاركة المجتمع والمستخدمين في إقامة وصيانة وإدارة البنى التحتية وبصفة خاصة في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة وذلك بالتعاون مع مبادرات الحكم التابعة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.
 - العمل مع بنك التنمية الأفريقي ومؤسسات تمويل التنمية الأخرى في القارة لتعبئة التمويل المستمر وخاصة عن طريق العمليات متعددة الأطراف والمؤسسات والحكومات المانحة بغية الحصول على منح وتمويلات امتيازية لتخفيف المخاطر متوسطة المدى.
 - تعزيز الشراكة العامة - الخاصة كوسيلة واعدة لاجتذاب المستثمرين الخاصين وتركيز التمويل العام على الاحتياجات الماسة للقراء، عن طريق بناء القدرات لتنفيذ ورصد مثل هذه الاتفاقيات.
 - وبالإضافة إلى هذه المسائل العامة فإن ما يلي يمثل استراتيجيات محددة لمختلف القطاعات لمختلف أشكال البنى التحتية.

٢ - سد القاسم الرقمي: الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

١٠٤ - إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي مدفوعة بالتقارب بين أجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام التقليدية، تعتبر هامة بالنسبة لاقتصاد المستقبل الذي يقوم على أساس المعرفة. وإن أوجه التقدم السريعة في التكنولوجيا، والتكاليف المتناقصة للحصول على الوسائل الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد فتحت نوافذ جديدة من الفرص للبلدان الأفريقية لتعجيل بالنمو والتنمية الاقتصادية. وإن الأهداف الخاصة بتحقيق سوق مشتركة واتحاد أفريقي يمكن أن تستفيد بصورة هائلة من الثورة في تكنولوجيا المعلومات. وبالإضافة إلى دعم التجارة داخل الأقاليم، فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يعجل أيضا بدمج أفريقيا في الاقتصاد العالمي.

١٠٥ - إن الاستخدام المكثف لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن يجلب للقارة فوائد مقارنة غير مسبوقه. فيمكن له:

- تهيئة قوة دافعة لعملية الديمقراطية والحكم الرشيد.
- تسهيل عملية دمج أفريقيا في مجتمع المعلومات الجديد وذلك باستخدام تنوعها الثقافي كوسيلة لذلك.
- يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تكون وسائل مساعدة لسلسلة واسعة من التطبيقات مثل الاستشعار عن بعد والتخطيط البيئي والزراعي والخاص بالبنى التحتية.
- إن الأوجه التكميلية الموجودة حاليا يمكن استخدامها بصورة أفضل لتوفير التدريب الذي يسمح بتخريج عدد كبير من المهنيين في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.
- وفي قطاع الأبحاث، يمكننا وضع برامج أفريقية علاوة على برامج التبادل التكنولوجي القادرة على تلبية الاحتياجات المحددة للقارة، مع اعتبار خاص لمكافحة الأمية.
- يمكن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحديد واستغلال الفرص للتجارة والاستثمار والتمويل.
- ويمكن استخدامها لوضع برامج إقليمية للتعليم عن بعد والتعليم الصحي لتحسين الوضع في قطاعات الصحة والتعليم.
- وفي إدارة النزاعات ومكافحة الأمراض الوبائية، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستساعد في تنظيم آلية فعالة للإنذار المبكر وذلك عن طريق توفير الوسائل الخاصة بالرصد المستمر لنقاط التوتر.

١٠٦ - وفي أفريقيا، فإن البنى التحتية الضعيفة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات مقرونة بالاطر التوجيهية والتنظيمية الضعيفة والموارد البشرية المحدودة، قد أدت إلى طرق للوصول غير ملائمة للاتصالات الهاتفية التي تكون في المتناول، وأعمال البث، والكومبيوتر والانترنت. وإن الكثافة التليفزيونية الأفريقية لا تزال دون خط واحد لكل مائة (١٠٠) شخص. كما أن تكاليف الخدمات مرتفعة أيضا: فإن تكاليف التوصيل في أفريقيا تبلغ متوسط ٢٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد، مقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ ٩ في المائة، و ١ في المائة بالنسبة للبلدان ذات الدخل العالي. ولم تتمكن أفريقيا من

الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كوسيلة لتعزيز سبل العيش وخلق فرص عمل جديدة، وإقامة روابط عبر الحدود داخل القارة، مع تقييد الأسواق العالمية. وعلى الرغم من أن الكثير من البلدان في أفريقيا قد بدأ في إصلاحات السياسة فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإن تغلغل الخدمات، والنوعيات أو التعريفات لم تتحسن بعد.

١٠٧ - الأهداف:

- مضاعفة الكثافة التليفزيونية إلى خطين بواقع مائة (١٠٠) شخص بحلول عام ٢٠٠٥، مع مستوى كاف لطرق الوصول بالنسبة للأسر.
- تخفيض التكاليف وتحسين موثوقية الخدمات.
- تحقيق الاستعداد الإلكتروني لجميع البلدان في أفريقيا.
- وضع وتكوين مجموعة من الشباب والطلبة الماهرين في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن لأفريقيا أن تستخلص منهم مهندسين وواضعي برامج ومعدي برامج كومبيوتر متدرجين على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.
- إعداد محتويات محلية لبرامج الكومبيوتر، تقوم بصفة خاصة على أساس التراث الثقافي لأفريقيا.

١٠٨ - الإجراءات:

- العمل مع الوكالات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والربط بين أفريقيا لتصميم سياسات وتشريعات نموذجية لإصلاح الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبروتوكولات وطبعات لتقييم الاستعداد الإلكتروني.
- العمل مع الوكالات الإقليمية لبناء القدرات التنظيمية.
- إقامة شبكة لمؤسسات التدريب والأبحاث لبناء قوة عاملة عالية المستوى.
- تعزيز المشروعات القائمة حالياً والتعجيل بها للربط بين المدارس ومراكز الشباب.
- العمل مع مؤسسات تمويل التنمية في أفريقيا، والمبادرات متعددة الأطراف (فريق العمل التابع للأمم المتحدة G-8 DOT FORCE) والمائحين الثنائيين لوضع آليات مالية لتخفيف مخاطر القطاع والحد منها.

٣ - الطاقة:

١٠٩ - الأهداف:

- تلعب الطاقة دورا حاسما في عملية التنمية، أولا بوصفها ضرورة مترتبة وأيضا كعامل للإنتاج تؤثر تكاليفه بصورة مباشرة على أسعار السلع والخدمات الأخرى، والقدرة التنافسية للمشروعات. ونظرا للتوزيع غير المتوازي لهذه الموارد في القارة، يوصي بالبحث عن طاقات وافرة ورخيصة للتركيز على ترشيد التوزيع الإقليمي لموارد الطاقة الموجودة حاليا والمخصصة بصورة غير متوازنة. وفضلا عن ذلك، ينبغي لأفريقيا أن تكافح من أجل تنمية مواردها من الطاقة الشمسية المتاحة بصورة وافرة.
- الزيادة من ١٠ في المائة إلى ٣٥ في المائة أو أكثر في سبل الوصول إلى الإمدادات بالطاقة التجارية التي يمكن الاعتماد عليها وشراؤها بواسطة الأفريقيين في خلال عشرين عاما.
- تحسين مدي الاعتماد على الإمدادات بالطاقة علاوة على خفض تكاليفها للأنشطة الإنتاجية بغية إتاحة النمو الاقتصادي لنسبة ٦ في المائة في العام.
- عكس التدهور البيئي المرتبط باستخدام الوقود التقليدي في المناطق الريفية.
- استغلال وتطوير إمكانيات الطاقة الكهربائية المائية لأحواض الأنهار في أفريقيا.
- توحيد شبكات الإرسال وخطوط أنابيب الغاز بغية تسهيل تدفقات الطاقة عبر الحدود.
- إصلاح ومواءمة اللوائح والتشريعات النفطية في القارة.

١١٠ - الإجراءات:

- إنشاء محفل أفريقي لتنظيم المرافق وإقامة جمعيات تنظيمية إقليمية.
- إنشاء فريق عمل للتوصية بالأولويات واستراتيجيات التنفيذ للمشروعات الإقليمية، بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية المائية، وشبكات الإرسال وخطوط أنابيب الغاز.
- تشكيل فريق عمل للتعجيل بتنمية الإمدادات بالطاقة للمناطق السكنية ذات الدخل المنخفض.
- توسيع مجال البرنامج الخاص بالحفاظ على طاقة الكتلة الحيوية من مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ليشمل بقية القارة.

٤ - النقل:

١١١ - الأهداف:

- تخفيض فترات التأخير في حركة المواطنين والسلع والخدمات عبر الحدود.
- تقليص أوقات الانتظار في الموانئ .
- تعزيز الأنشطة الاقتصادية والتجارة عبر الحدود عن طريق تحسين روابط النقل البري.
- زيادة عدد المسافرين جواً وروابط الشحن عبر المناطق الفرعية لأفريقيا.

١١٢ - الإجراءات:

- تشكيل فرق عمل للجمارك والمهجرة لمواءمة عملية عبور الحدود وإجراءات التأشيرة.
- إنشاء وتعزيز الشراكة العامة-الخاصة علاوة على منح تنازلات من أجل بناء وتنمية وصيانة الموانئ والطرق والسكك الحديدية والنقل البحري.
- تعزيز مواءمة المعايير واللوائح الشكلية للنقل، والاستخدام المتزايد لمرافق النقل متعدد الوسائط.
- العمل مع المنظمات الإقليمية لتطوير ممرات تنمية النقل.
- تعزيز الشراكة العامة-الخاصة في ترشيد صناعة الخطوط الجوية وبناء القدرات لمراقبة الحركة الجوية.

٥ - المياه والمرافق الصحية:

١١٣ - الأهداف:

- ضمان سبل الحصول بصفة مستمرة على الإمدادات بالمياه النقية والنظيفة الملائمة والمرافق الصحية ولا سيما بالنسبة للفقراء .
- تخطيط وإدارة موارد المياه لكي تصبح أساساً للتعاون والتنمية الوطنية والإقليمية.
- معالجة ودعم الأنظمة البيئية والتنوع الحيائي والحياة البرية بصورة منتظمة.
- التعاون بشأن الأنهر المقتسمة فيما بين الدول الأعضاء .
- المعالجة الفعالة للتهديد الناجم عن التغير المناخي.

- ضمان الري المعزز والزراعة التي تسقيها الأمطار وذلك لتحسين الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي .

١١٤ - الإجراءات:

- التعجيل بالعمل بشأن مشروعات موارد المياه متعددة الأغراض؛ على سبيل المثال، تحقيقات أمانة المياه التابعة لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي حول استخدام نهر الكونغو، ومبادرة حوض النيل.
- تشكيل فريق عمل لوضع خطط لتخفيف الأثر السلبي للتغير المناخي في أفريقيا .
- التعاون مع المبادرة العالمية للمرافق الصحية البيئية في تعزيز أساليب ومشروعات التخلص من نفايات تصريف المياه.
- دعم برنامج الموئل التابع للأمم المتحدة بشأن الحفاظ على المياه في المدن الأفريقية.

ب - ٢ - مبادرة تنمية الموارد البشرية بما في ذلك عكس هجرة العقول:

١ - تخفيف حدة الفقر:

١١٥ - الأهداف:

- توفير قيادة حازمة عن طريق إيلاء الأولويات لتخفيف حدة الفقر في جميع البرامج والأولويات الخاصة بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، علاوة على السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية والقطاعية .
- إيلاء اهتمام خاص لتخفيف حدة الفقر فيما بين النساء .
- ضمان تمكين الفقراء في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر.
- دعم المبادرات القائمة حالياً لتخفيف حدة الفقر على الصعيد متعدد الأطراف، مثل إطار التنمية الشاملة التابع للبنك الدولي ومنهج استراتيجية تخفيف حدة الفقر المرتبطة بمبادرة تخفيف عبء الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١١٦ - الإجراءات:

- المطلوب أن يتم ضمن الخطط القطرية المعدة لمبادرات في برنامج العمل هذا، إجراء تقييم للأثر الناجم عن تخفيف حدة الفقر، قبل وبعد التنفيذ.

- العمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة، لتتجهل بتنفيذ وإقرار إطار التنمية الشاملة، واستراتيجية تخفيف حدة الفقر والمناهج ذات الصلة.
- تشكيل فريق عمل خاص بالجنسين لضمان معالجة المسائل المحددة التي تواجهها النساء، في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر الخاصة بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.
- تشكيل فريق عمل للتتجهل بإقرار عمليات قائمة على المشاركة واللامركزية لتوفير الخدمات الخاصة بالبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

٢ - سد الثغرات في التعليم:

١١٧ - الأهداف:

- العمل مع المانحين والمؤسسات متعددة الأطراف لضمان تحقيق أهداف التنمية الدولية الخاصة بتوفير التعليم الأولي الشامل بحلول عام ٢٠١٥.
- العمل من أجل التحسينات في وضع المناهج التعليمية، والتحسينات النوعية وسبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- توسيع سبل الوصول إلى التعليم الثانوي وتحسين علاقته بتنمية أفريقيا.
- تعزيز الشبكات الخاصة بمؤسسات الأبحاث المتخصصة والتعليم العالي.

١١٨ - الإجراءات:

- استعراض المبادرات الحالية بصورة مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والمانحين الدوليين الرئيسيين الآخرين .
- استعراض مستويات المصروفات على التعليم بواسطة البلدان الأفريقية، وقيادة عملية إعداد المفاهيم والمعايير لمصروفات الحكومة على التعليم.
- تشكيل فريق عمل للتتجهل بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس الأولية.
- تشكيل فريق عمل لاستعراض قدرات الأبحاث اللازمة لكل منطقة في القارة وتقديم مقترحات بشأنها.

١١٩ - إن المشاكل الرئيسية المطروحة على التعليم في أفريقيا هي المرافق الهزيلة والأنظمة غير الملائمة التي تتلقى فيها الأغلبية الساحقة من الأفريقيين تدريبها. أما الأفريقيون الذين سنحت

لهم الفرصة للحصول على التدريب في أماكن أخرى من العالم، فقد أثبتوا مقدرتهم على التنافس بصورة ناجحة.

١٢٠ - وتدعم الخطة عملية التعزيز المباشر للنظام الجامعي في جميع أنحاء أفريقيا، بما في ذلك إنشاء جامعات متخصصة حيثما لزم ذلك، والاعتماد على المدرسين الأفريقيين المتوفرين. ويتعين التأكيد بصفة خاصة على الحاجة إلى إنشاء وتعزيز معاهد للتكنولوجيا.

٣ - عكس هجرة العقول:

١٢١ - الأهداف:

- عكس هجرة العقول وتحويلها إلى "كسب العقول" لأفريقيا.
- القيام، داخل القارة، ببناء قدرات بشرية هامة لتنمية أفريقيا، والحفاظ عليها.
- وضع استراتيجيات للاستفادة من المعرفة والمهارات العلمية والتكنولوجية لدى الأفريقيين في الشتات من أجل تنمية أفريقيا.

١٢٢ - الإجراءات:

- تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة في أفريقيا والتي ستستخدم كحوافز لكبح هجرة العقول واجتذاب الاستثمار المطلوب بدرجة كبيرة.
- إنشاء قاعدة معلومات يمكن الاعتماد عليها بشأن هجرة العقول لتحديد حجم المشكلة ولتشجيع إقامة الشبكات والتعاون بين الخبراء في البلدان الأصلية وأولئك الذين هم في الشتات.
- إقامة شبكات علمية وفنية لنقل عملية إعادة المعرفة العلمية إلى الوطن، وإقامة تعاون بين أولئك الذين هم في الخارج والذين هم في الوطن.
- ضمان الاستفادة من الخبرة الفنية للأفريقيين الذين يعيشون في البلدان المتقدمة، في تنفيذ بعض المشروعات المقررة وفقا للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

٤ - الصحة:

١٢٣ - الأهداف:

- دعم البرامج الخاصة باحتواء الأمراض المعدية حتى لا تكون دون المستوى المطلوب للحد من عبء الأمراض.

- الحصول على نظام صحي مضمون يلبي الاحتياجات ويدعم مكافحة المرض بصورة فعالة.
- ضمان الدعم اللازم للتنمية المستدامة لنظام فعال بشأن توفير الرعاية الصحية.
- تمكين المواطنين الأفريقيين من العمل على تحسين صحتهم وتحقيق المعرفة الصحية.
- التخفيف بصورة ناجحة من عبء المرض على المواطنين الأفريقيين الأشد فقرا.
- تشجيع التعاون بين الأطباء والممارسين التقليديين.

١٢٤ - الإجراءات:

- تعزيز مشاركة أفريقيا في العمليات التي تهدف إلى الحصول على عقاقير سهلة المنال، بما في ذلك تلك التي تشمل شركات الصيدلة الدولية والمجتمع المدني الدولي، واستكشاف استخدام أنظمة التوريد البديلة للعقاقير والإمدادات الأساسية.
- تعبئة الموارد اللازمة للتدخل بشكل فعال لمعالجة الأمراض وكفالة الأنظمة الصحية.
- قيادة الحملة الخاصة بالدعم المالي الدولي المتزايد من أجل الكفاح ضد فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية.
- الانضمام إلى صفوف الوكالات الدولية الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية والجهات المانحة من أجل كفالة زيادة الدعم للقارة بما قيمته ١٠ بليون دولار أمريكي على الأقل في السنة .
- تشجيع البلدان الأفريقية على منح أولوية قصوى للصحة في ميزانيتها وزيادة هذا الإنفاق في هذا المجال على مراحل للوصول إلى مستوى يتم تحديده على نحو متبادل.
- تعبئة الموارد على نحو مشترك بهدف بناء القدرات لتمكين كافة البلدان الأفريقية من تحسين هياكلها الأساسية للصحة وإدارة هذه الهياكل.

١٢٥ - إن الأمراض المعدية الرئيسية تنتشر في أفريقيا وتتكاثر الجراثيم والطفيليات التي ينقلها الذباب وحركة الناس وغير ذلك من وسائل نقلهما، ويتفاقم الوضع من جراء السياسات البيئية الضعيفة والظروف المعيشية السيئة. ومن العقبات الرئيسية التي تعيق جهود التنمية في أفريقيا، انتشار الإصابة بالأمراض المعدية وخاصة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والسل والملاريا. وما لم تتم السيطرة على هذه الأمراض، فإن تحقيق مكاسب فعلية في مجال التنمية البشرية سيبقى مجرد أمل يصعب تحقيقه.

١٢٦ - وفي قطاع الصحة، تعتبر أفريقيا في وضع سيئ بالمقارنة مع بقية العالم. ففي عام ١٩٩٧، كانت معدلات الوفيات بين الأطفال والأحداث ١٠٥ و ١٦٩ في الألف، مقابل ٦ و ٧ في الألف على التوالي في البلدان المتقدمة. وكان متوسط العمر المتوقع يبلغ ٤٨ر٩ سنة مقابل ٧٧ر٧ سنة في البلدان المتقدمة. ويوجد ١٦ طبيباً فقط لرعاية كل ١٠٠٠٠٠ من السكان مقابل ٢٥٣ طبيباً في البلدان الصناعية. ويعتبر الفقر الذي ينعكس في المستويات المنخفضة للغاية من دخل الأفراد، من العوامل الرئيسية التي تحد من قدرة السكان على معالجة مشاكلهم الصحية.

١٢٧ - وتعتبر التغذية من المقومات المهمة للصحة الجيدة. ويتراوح متوسط الأسعار الحرارية التي يمتصها الجسم يوميا بين ٢٣٨٤ سعرا حراريا في البلدان ذات الدخل المنخفض و ٢٨٤٦ سعرا حراريا في البلدان ذات الدخل المتوسط إلى ٣٣٩٠ سعرا حراريا في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

١٢٨ - وتساهم الصحة، كما تعرفها منظمة الصحة العالمية كوضع للرفاهية البدنية والذهنية الكاملة، في زيادة الإنتاجية وبالتالي في النمو الاقتصادي. وتشمل أكثر الآثار وضوحاً لتحسين الصحة فيما بين الفئات السكانية العاملة، في انخفاض عدد أيام العمل الضائعة بسبب الإجازات المرضية، وفي زيادة الإنتاجية، وفي فرص الحصول على وظائف بمرتبات أفضل. وفي النهاية، فإن التحسن في الصحة والتغذية يساهم بصورة مباشرة في زيادة الرفاهية مع السيطرة على تفشي الأمراض وخفض معدلات الوفيات بين الأطفال وارتفاع متوسط العمر المتوقع. ويرتبط ذلك - بوضوح - بتخفيف حدة الفقر.

ب - ٣ - الزراعة:

١٢٩ - تعيش معظم الشعوب الأفريقية في المناطق الريفية، ومع ذلك، فإن الأنظمة الزراعية تعتبر عموماً ضعيفة وغير منتجة. وإن هذه الأنظمة مقترنة بعقبات خارجية مثل الظروف المناخية غير المضمونة والانحرافات السياسية الاقتصادية وعدم استقرار الأسعار العالمية للسلع، قد تسببت في تقليص الإمدادات الزراعية والدخل في المناطق الريفية مما يؤدي إلى الفقر.

١٣٠ - وتقتضي الحاجة الملحة إلى تحقيق الأمن الغذائي في البلدان الأفريقية، معالجة مشكلة الأنظمة الزراعية غير الملائمة، حتى يتسنى زيادة الإنتاج الغذائي ورفع مستويات التغذية.

١٣١ - ويعتبر تحسين الأداء الزراعي شرطاً مسبقاً لازماً لتحقيق التنمية الاقتصادية في القارة. وسوف تؤدي الزيادة الناجمة عن ذلك في القوة الشرائية لسكان الريف، إلى طلب فعلي أكبر على المنتجات الصناعية الأفريقية. وتشكل قوة الدفع الجديدة التي تتولد نتيجة لذلك، مصدراً مهماً للنمو الاقتصادي.

١٣٢ - ويتوقف تحسين الإنتاجية في مجال الزراعة على إزالة عدد من العقبات الهيكلية التي تؤثر على القطاع. ومن العقبات الرئيسية في هذا الصدد، الظروف المناخية غير المضمونة التي تؤدي إلى إثارة عامل الخطر أمام الزراعة المكثفة القائمة على تدفقات كبيرة من الاستثمارات الخاصة. وعليه، يتعين على الحكومات دعم عمليات توفير معدات الري وتنمية الأراضي الصالحة للزراعة عندما يتقاعس وكلاء القطاع الخاص عن القيام بذلك. ومن الضروري أيضا تحسين الهياكل الأساسية الريفية الأخرى (الطرق، كهربة الريف الخ).

١٣٣ - وتؤثر البيئة المؤسسية للزراعة كذلك على إنتاجية هذا القطاع وأدائه. ويؤدي توفير الدعم المؤسسي في شكل مراكز ومعاهد للأبحاث، وتوسيع خدمات الدعم، وإقامة المعارض التجارية الزراعية، إلى تحقيق المزيد من التعزيز لإنتاج فائض قابل للتسويق. ويجب أيضا الأخذ في الاعتبار للإطار التنظيمي اللازم للزراعة، بما في ذلك تشجيع قيادات المجتمعات المحلية في المناطق الريفية وإشراك هذه المجتمعات في وضع السياسات وفي توفير الخدمات.

١٣٤ - ولم يول المانحون الثنائون والمؤسسات المتعددة الأطراف إلا قدرا قليلا من الاهتمام لقطاع الزراعة والتنمية الريفية حيث يقيم أكثر من ٧٠٪ من السكان الفقراء في أفريقيا في الأرياف. فعلى سبيل المثال، في البنك الدولي بلغ الإقراض والائتمان لقطاع الزراعة نسبة ٣٩٪ في عام ١٩٧٨، غير أنه قد انخفض إلى نسبة ١٢٪ في عام ١٩٩٦ بل وأكثر من ذلك، حتى بلغ نسبة ٧٪ في عام ٢٠٠٠. ويتعين على مجتمع المانحين برمته أن يعمل على عكس هذه الاتجاهات السلبية.

ب - ٤ - المبادرة الخاصة بالبيئة:

١٣٥ - تم الاعتراف بأن تهيئة بيئة صحية ومنتجة تعتبر شرطا مسبقا لازما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتم الاعتراف أيضا بأن مجموعة المسائل اللازمة لتعزيز هذه القاعدة البيئية عريضة ومعقدة، وأنه ينبغي اتخاذ مجموعة من المبادرات المتسقة من أجل وضع برنامج بيئي متماسك. ويقتضي ذلك بالضرورة تحديد خيارات وترتيب أولويات بخصوص مسائل معينة للتدخل الأولي.

١٣٦ - كما تم الاعتراف بأن الهدف الرئيسي للمبادرة الخاصة بالبيئة يجب أن يتمثل في مكافحة الفقر والإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. فقد اتضح في أرجاء أخرى من العالم أن الإجراءات التي تتخذ من أجل إقامة قاعدة بيئية سليمة يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في زيادة فرص العمل والتمكين الاجتماعي والاقتصادي وتخفيف حدة الفقر.

١٣٧ - ومن الجدير بالذكر هنا أن أفريقيا سوف تستضيف القمة العالمية حول التنمية المستدامة وذلك في سبتمبر ٢٠٠٢، وأن الإدارة البيئية تشكل أساس القمة. وفي هذا الصدد،

نقترح أن يؤكد هذا الحدث بصفة خاصة على المداولات حول هذا الموضوع في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٣٨ - وقد استهدفت المبادرة الخاصة بالبيئة ثمانية مواضيع فرعية تحتاج إلى تدخلات ذات أولوية :

- **مكافحة التصحر:** من المتوقع القيام بتدخلات مبدئية لإصلاح الأراضي المتدهورة والتصدي للعوامل التي أدت إلى مثل هذا التدهور. وسوف يتطلب العديد من هذه الخطوات التركيز على العمل، تمشياً مع "برامج العمل العامة"، مما يؤدي إلى الإسهام في سد احتياجات التنمية الاجتماعية للقارة. وسوف تكون هذه التدخلات المبدئية بمثابة أفضل الممارسات أو ممارسات نموذجية أولية تستند إليها التدخلات في هذا المجال في المستقبل.
- **حفظ الأراضي الرطبة:** ينطوي ذلك على تنفيذ أفضل الممارسات الأفريقية المتعلقة بحفظ الأراضي الرطبة، حيث يتم استخلاص المزايا الاجتماعية والبيئية من استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال.
- **غزو الأصناف الغريبة:** يتم السعي إلى إقامة شراكات لمنع غزو الأصناف الغريبة ومكافحتها. وتعتبر هذه الشراكات مهمة لحماية الأنظمة البيئية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. ويمكن في هذا الصدد، اتخاذ مبادرات رئيسية كثيفة العمالة.
- **إدارة السواحل:** من أجل حماية واستخدام الموارد الساحلية لتحقيق أقصى أثر ممكن، يقترح إتباع أفضل الممارسات التي يمكن من خلالها استخلاص برنامج أوسع.
- **الإحترار العالمي:** يتم التركيز أساساً على مراقبة وتنظيم آثار التغيرات المناخية. ومن الضروري والمهم الاستناد في الإجراءات التي تتخذ إلى العمل من أجل تنفيذ مشاريع متكاملة لإدارة الحرائق.
- **مناطق حفظ البيئة عبر الحدود:** يسعى هذا الموضوع الفرعي إلى تعزيز المبادرات الجديدة بطلب الشراكة عبر البلدان من أجل تعزيز الحفظ البيئي والسياحة ومن ثم خلق فرص للعمل.
- **الإدارة البيئية:** يتعلق هذا الموضوع بضمان المتطلبات المتعلقة بالتخطيط المؤسسي والقانوني والتدريب وبناء القدرات من أجل دعم كافة الجوانب المذكورة آنفاً.
- **التمويل:** هناك حاجة إلى نظام مخطط بصورة دقيقة وعادلة للتمويل.

١٣٩ - وتتميز المبادرة الخاصة بالبيئة بميزة واضحة تتمثل في أن العديد من المشاريع يمكن أن تبدأ في خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً، وأنها تقدم عائداً جيداً بصفة استثنائية

للاستثمارات، من حيث خلق قاعدة اجتماعية وبيئية يمكن أن تركز عليها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا .

ب - ٥ - الثقافة:

١٤٠ - تعتبر الثقافة جزءاً لا يتجزأ من جهود التنمية في القارة. وعليه، فمن الضروري القيام على نحو فعال بحماية واستخدام المعارف المحلية التي تمثل بعداً رئيسياً من أبعاد الثقافة في القارة، وتبادل هذه المعارف لصالح الجنس البشري. وسوف تولى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا اهتماماً خاصاً لحماية وتعزيز المعارف المحلية والتي تشمل محو الأمية القائم على التقاليد، والأعمال الفنية والعلمية والاكتشافات العلمية والتصميمات والعلامات والأسماء والرموز والمعلومات السرية وغير ذلك من ابتكارات قائمة على التقاليد وأعمال إبداعية ناجمة عن أنشطة فكرية في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية. وتشمل العبارة أيضاً الموارد الوراثية والمعارف المقترنة بها .

١٤١ - وسوف يتخذ قادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا خطوات عاجلة من أجل ضمان حماية المعارف المحلية في أفريقيا من خلال التشريعات المناسبة. وسوف يقومون أيضاً بتعزيز هذه الحماية على المستوى الدولي بالعمل عن كثب مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

ب - ٦ - خطط العمل الخاصة بالعلم والتكنولوجيا:

١٤٢ - الأهداف:

- تعزيز التعاون عبر الحدود والترابط باستخدام المعارف المتاحة حالياً في مراكز الدراسات المتقدمة الموجودة في القارة .
- تنمية وتكييف القدرة على جمع المعلومات وتحليلها لدعم أنشطة الإنتاج وكذلك التصدير .
- تعزيز خبرات تكنولوجية رئيسية ومهمة في مناطق مستهدفة تتوفر فيها إمكانيات كبيرة للنمو وخاصة في مجال التكنولوجيا الاحيائية والعلوم الطبيعية .
- استيعاب وتكييف التكنولوجيات القائمة بهدف تنويع الإنتاج الصناعي.

١٤٣ - الإجراءات:

- تحقيق التعاون الإقليمي في مجال تحديد معايير المنتجات ونشرها وفي مجال أنظمة المعلومات الجغرافية.

- إقامة شبكات فيما بين مراكز الدراسات المتقدمة وخاصة عن طريق شبكة الانترنت، من أجل تبادل العاملين وبرامج التدريب عبر الحدود ووضع أنظمة لمساعدة النازحين من العلماء والباحثين الأفريقيين.
- العمل مع اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تسخير التكنولوجيا الاحيائية لتنمية التنوع الاحيائي وقاعدة المعارف المحلية والذين تزخر بهما القارة، وذلك من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية وتنمية المنتجات الصيدلية.
- توسيع نطاق الأبحاث في مجال العلوم الجغرافية لتعزيز استغلال الثروات المعدنية في القارة الأفريقية.
- إقرار وتنمية هندسة للإنتاج ورقابة على الجودة تقومان على أساس المهارات، من أجل دعم التنوع في مجال الصناعة.

ج - تعبئة الموارد:

ج - ١ - المبادرة الخاصة بتدفقات رأس المال:

١٤٤ - من أجل تحقيق معدل نمو سنوي بنسبة ٧٪ التقديرية والمطلوبة لبلوغ أهداف التنمية الدولية، وخاصة الهدف المتعلق بتخفيض نسبة الأفريقيين الذين يعيشون في الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، يتعين على أفريقيا أن تعمل على سد العجز السنوي في مواردها والذي يبلغ نسبة ١٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، أو ٦٤ بليون دولار أمريكي. ويتطلب ذلك زيادة المدخرات المحلية وكذلك تحسين أنظمة تحصيل الإيرادات العامة. غير أنه ينبغي الحصول على معظم الموارد المطلوبة من خارج القارة. وتركز الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على خفض الديون وزيادة المساعدات الإنمائية الخارجية كموارد خارجية تكميلية لازمة على المدى القصير والمتوسط. وتتناول الشراكة تدفقات رأس المال الخاص ضمن اهتماماتها على المدى الطويل. ومن المبادئ الرئيسية للمبادرة الخاصة بتدفقات رأس المال، تحسين الإدارة كمطلب لازم لزيادة تدفقات رأس المال حتى تصبح المشاركة في المبادرتين الخاصتين بالإدارة الاقتصادية والسياسية شرطا مسبقا لازما للمشاركة في المبادرة الخاصة بتدفقات رأس المال.

١ - زيادة تعبئة الموارد المحلية:

١٤٥ - من أجل تحقيق مستويات نمو أعلى وتخفيف حدة الفقر بصورة أكثر فعالية، تحتاج أفريقيا إلى تعبئة موارد إضافية، محلية وأجنبية. وتشمل الموارد المحلية المدخرات الوطنية التي تحققها الشركات والأسر، والتي ينبغي زيادتها بدرجة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى أنظمة أكثر فعالية لتحصيل الضرائب من أجل زيادة الموارد العامة، وكذلك ترشيد

المصروفات الحكومية. فهناك خسارة كبيرة في نسبة المدخرات المحلية تحدث في البلدان الأفريقية نتيجة هروب رأس المال. ولا يمكن عكس هذا الوضع إلا بجعل الاقتصادات الأفريقية أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بحيث تمكنهم من المحافظة على ثرواتهم. ولذلك، فهناك أيضا حاجة ملحة لتهيئة الظروف المواتية لتعزيز استثمارات القطاع الخاص من خلال المستثمرين المحليين والأجانب. فضلا عن وجود موارد أخرى يمكن تعبئتها داخل أفريقيا، بينما يطلب في الوقت نفسه من البلدان المتقدمة التعهد من خلال أذونات خزائنها بتمويل الخطة. ولدي القيام بذلك، فإنها لن تخصص أصولها السائلة بصورة مباشرة لهذا التمويل. وأخيرا، نحن نقترح إقرار حقوق سحب خاصة لأفريقيا.

٢ - تخفيف عبء الديون:

١٤٦ - تسعى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إلى توسيع نطاق تخفيف عبء الديون لأبعد من مستوياته الحالية (على أساس دعم الديون)، والذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات خدمة الديون التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد. ويتمثل الهدف الطويل الأجل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في ربط تخفيف عبء الديون بنتائج تخفيف حدة الفقر المكلفة. وفي غضون ذلك، يجب تحديد الحد الأقصى لنسبة خدمة الديون بحيث يمثل نسبة من الإيرادات المالية على أن يكون الحد الأقصى المذكور مختلفا بالنسبة للبلدان التي تحصل على مساعدات التنمية الدولية والبلدان التي لا تحصل على مثل هذه المساعدات. ومن الحصول على أكبر قدر من الالتزامات بشروط ميسرة - تخفيف عبء الديون بالإضافة إلى المساعدات الإنمائية الخارجية - والتي تحتاج إليها أفريقيا، سوف يقوم قادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بالتفاوض بشأن هذه الترتيبات مع الحكومات الدائنة. وتستطيع البلدان أن تشترك في هذه العملية في إطار الآليات الموجودة لتخفيف عبء الديون - أي المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونادي باريس - قبل محاولة الحصول على المساعدة عن طريق الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وتتطلب المبادرة الخاصة بالديون قيام البلدان باعتماد استراتيجيات متفق عليها بشأن تخفيف حدة الفقر واستراتيجيات بشأن الديون وكذلك المشاركة في المبادرة الخاصة بالإدارة الاقتصادية من أجل كفالة تمكن البلدان من امتصاص الموارد الإضافية. وفضلا عن السعي إلى الحصول على قدر أكبر من تخفيف عبء الديون عن طريق الاستراتيجية المؤقتة بشأن الديون والمذكورة آنفا، سوف يقوم قادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بإنشاء محفل تتمكن البلدان الأفريقية في إطاره من تبادل التجارب والتعبئة بهدف تحسين استراتيجيات تخفيف عبء الديون.

١٤٧ - الإجراءات:

- يتولى رؤساء دول الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا مهمة ضمان التوصل إلى اتفاق يتم التفاوض بشأنه مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق قدر أكبر من تخفيف عبء الديون

عن كاهل البلدان الأطراف في هذه الشراكة وذلك على أساس المبادئ المذكورة آنفا.

- يقوم قادة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بإنشاء محفل تتبادل في إطاره البلدان الأفريقية التجارب وتقوم بالتعبئة من أجل تحسين استراتيجيات تخفيف عبء الديون. وسوف يتبادلون الأفكار التي قد تؤدي إلى إنهاء عملية الإصلاح والتأهل في ظل المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٣ - الإصلاحات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الخارجية:

١٤٨ - تسعى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط وكذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات الإنمائية الخارجية من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل البلدان الأفريقية المستفيدة. وسوف تنشئ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا محفلا للبلدان الأفريقية من أجل تحديد موقف أفريقي موحد بشأن إصلاح المساعدات الإنمائية الخارجية والاشتراك مع لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والجهات المانحة الأخرى في وضع ميثاق كأساس للشراكة في مجال التنمية. ويحدد هذا الميثاق المبادرة الخاصة بالإدارة الاقتصادية كشرط أساسي مسبق لازم لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على استخدام التدفقات المتزايدة من المساعدات الإنمائية الخارجية، وسوف يقترح الميثاق آلية تقييم مستقلة وتكميلية لمراقبة أداء المانحين. وسوف تقوم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بتشكيل مجموعة دراسة لإعداد وثيقة بشأن استراتيجية لتخفيف حدة الفقر، للاشتراك في عملية الوثيقة المتعلقة باستراتيجية تخفيف حدة الفقر مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

١٤٩ - الإجراءات:

- إنشاء محفل للمساعدات الإنمائية الخارجية من أجل تحديد موقف أفريقي موحد بشأن الإصلاحات اللازمة في المساعدات الإنمائية الخارجية كنظير لهيكل لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

- الاشتراك، عن طريق محفل المساعدات الإنمائية الخارجية، مع الوكالات المانحة، في وضع ميثاق للشراكة في مجال التنمية يتضمن المبادئ المذكورة آنفا.

- دعم جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرامية إلى تشكيل مجموعة دراسة حول الوثيقة المتعلقة بإستراتيجية تخفيف حدة الفقر.

- إنشاء آلية مستقلة لتقييم أداء الجهات المانحة والبلدان المستفيدة.

٤ - تدفقات رأس المال الخاص:

١٥٠ - تسعى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إلى زيادة تدفقات رأس المال الخاص إلى أفريقيا كعنصر مهم لنهج طويل الأجل ومستمر يهدف إلى سد فجوة الموارد .

١٥١ - وتتمثل الأولوية القصوى في معالجة تصور المستثمرين لأفريقيا على أنها قارة "المخاطر العظمى" وخاصة فيما يتعلق بضمان حقوق الملكية والأطر التنظيمية والأسواق. وسوف تساعد عوامل رئيسية عديدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في التقليل من هذه المخاطر تدريجياً وهي تشمل المبادرات المتعلقة بالسلام والأمن، والإدارة السياسية والاقتصادية، والهياكل الأساسية، وتخفيف حدة الفقر. وسوف يتم اتخاذ إجراءات مؤقتة للحد من هذه المخاطر، بما في ذلك تحديد أنظمة لضمان الائتمان وإقامة أطر تنظيمية وتشريعية قوية.

- وتتمثل الأولوية الثانية في تنفيذ برنامج لتعزيز القدرات فيما يتعلق بالشراكة بين القطاع العام والخاص وذلك بواسطة بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات الإنمائية الإقليمية، من أجل مساعدة الحكومات الوطنية والوطنية الفرعية على هيكلة وتنظيم العمليات عند تقديم الخدمات الخاصة بالهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية.

- أما الأولوية الثالثة فتتعلق بتعزيز تعميق الأسواق المالية داخل البلدان وكذلك المواءمة والتكامل عبر الحدود عن طريق تشكيل فريق عمل بشأن التكامل بين الأسواق المالية. ويركز هذا الفريق في المقام الأول على البيئة التشريعية والتنظيمية للنظام المالي.

١٥٢ - الإجراءات:

- تشكيل فريق عمل للقيام بمراجعة للتشريعات والنظم المتعلقة بالاستثمارات بغية الحد من المخاطر وتحقيق المواءمة داخل أفريقيا.

- إجراء تقييم للاحتياجات ودراسة جدوى حول الوثائق المالية للحد من المخاطر المتعلقة بتنفيذ المشاريع في أفريقيا.

- اتخاذ مبادرة لتعزيز قدرة البلدان على تنفيذ الشراكة بين القطاع العام والخاص.

- تشكيل فريق عمل حول تكامل الأسواق المالية يساعد على تعجيل التكامل بين الأسواق المالية من خلال إقامة إطار تشريعي وتنظيمي نموذجي دولي ووضع خطة عمل تجارية أفريقية واحدة.

- وبنفس القدر من الأهمية ولكن علي المدى القصير والمتوسط، يجب زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية وخفض عبء الديون. فهناك حاجة إلى مساعدات إنمائية خارجية إضافية لتمكين أقل البلدان نمواً من تحقيق أهداف التنمية الدولية وخاصة في مجال التعليم الأولي والصحة والقضاء علي الفقر. كما أن تحقيق المزيد من تخفيف عبء الديون مهم أيضاً. فإن المبادرة المعززة لتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تترك عدداً كبيراً من البلدان في نطاقها يتحمل أعباء ديون ثقيلة للغاية، ومن ثم فهناك حاجة إلى توجيه المزيد من الموارد نحو تخفيف حدة الفقر. وفضلاً عن ذلك لا تتضمن هذه المبادرة بلدانا أخرى في حاجة إلى تخفيف عبء الديون عن كاهلها من أجل الإفراج عن الموارد نحو تخفيف حدة الفقر.

ج - ٢ - المبادرة الخاصة بطرق الوصول إلى الأسواق:

١ - تنويع الإنتاج:

١٥٣ - تعتبر الاقتصاديات الأفريقية ضعيفة بسبب اعتمادها علي قطاعات الإنتاج الأساسي القائمة علي الموارد مع ضيق قواعدها للتصدير. وهناك حاجة ملحة إلى تنويع الإنتاج، وتمثل نقطة البداية المنطقية لتحقيق ذلك في تسخير قاعدة الموارد الطبيعية لأفريقيا. كما ينبغي زيادة القيمة المضافة للصناعات الزراعية والاستفادة من المعادن وتنمية قطاع للسلع الرأسمالية من خلال استراتيجية للتنويع الاقتصادي تقوم علي الربط بين القطاعات. ويجب دعم المنشآت الخاصة سواء المنشآت الصغيرة في القطاع غير الرسمي أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة، والتي تعتبر القوة المحركة الرئيسية لتحقيق النمو والتنمية. ويتعين علي الحكومات إزالة العقبات التي تواجه الأنشطة التجارية وتشجيع المواهب الإبداعية لأصحاب المشاريع الأفريقيين.

٢ - الزراعة:

١٥٤ - الأهداف:

- تحسين الإنتاجية الزراعية مع الاهتمام بصفة خاصة بصغار المزارعين والمزارعات.
- ضمان الأمن الغذائي لجميع السكان وزيادة فرص حصول الفقراء علي غذاء كاف وتغذية كافية.
- تعزيز الإجراءات التي تتخذ لمكافحة التدهور في الموارد الطبيعية وتشجيع أساليب الإنتاج القابلة للاستمرار بيئياً.

- دمج الفقراء من سكان الريف في اقتصاد السوق وتحسين طرق وصولهم إلى أسواق التصدير.
- تحويل أفريقيا إلى مصدرة صافية للمنتجات الزراعية.
- التحول إلى أحد العناصر الفاعلة الاستراتيجية في مجال تطوير العلم والتكنولوجيا الزراعيين.

١٥٥ - الإجراءات:

- **علي المستوى الأفريقي:**
- زيادة الإمدادات بالمياه اللازمة للزراعة من خلال إنشاء مرافق صغيرة للري وتحسين إدارة مصادر المياه المحلية وزيادة تبادل المعلومات والمعارف الفنية مع المجتمع الدولي.
- تحسين فرص ضمان امتلاك الأراضي في ظل الأشكال التقليدية والحديثة للملكية وتعزيز الإصلاح اللازم للأراضي .
- تعزيز الأمن الغذائي علي المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية والأسرية عن طريق تنمية وإدارة الزيادة في الإنتاج والنقل والتخزين والتسويق للمحاصيل الغذائية وكذلك الماشية والثروات السمكية. ويجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفقراء وإنشاء أنظمة للإنذار المبكر من أجل رصد الجفاف وإنتاج المحاصيل.
- تعزيز الائتمان وأنظمة التمويل في مجال الزراعة وتحسين فرص الحصول علي الائتمان بالنسبة لصغار المزارعين والمزارعات.
- الحد من التحيز الشديد في الإنفاق العام نحو المناطق الحضرية في أفريقيا من خلال تحويل الموارد من الأنشطة في المناطق الحضرية إلى الأنشطة الريفية.

- **علي المستوى الدولي:**
- تطوير أنظمة جديدة للشراكة من أجل معالجة مسألة إعفاء المانحين لصالح المشاريع الزراعية الفردية والكبيرة .
- يتعين علي البلدان النامية أن تساعد أفريقيا علي القيام بالأبحاث وتطويرها وتنمية قدراتها في مجال الزراعة.
- تعزيز فرص الوصول إلي الأسواق الدولية من خلال تحسين جودة المنتجات الأفريقية وخاصة المنتجات الزراعية والصناعية، للوفاء بالمعايير التي تتطلبها هذه الأسواق.

- دعم إقامة شبكات بين أفريقيا وشركاء خارجيين في مجالات التكنولوجيا والمعارف الزراعية وتوسيع الخدمات والهياكل الأساسية الريفية.
- دعم الاستثمار في الأبحاث في مجالات المحاصيل ذات الغلال المرتفعة وأساليب الحفظ والتخزين الدائمين.
- توفير الدعم لبناء القدرات علي المستويات الوطنية والإقليمية بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بالمرافق الصحية الغذائية وغيرها من أنظمة التجارة الزراعية.

٣ - التعدين:

١٥٦ - الأهداف:

- تحسين نوعية المعلومات المتعلقة بالموارد المعدنية.
- إقامة إطار تنظيمي يؤدي إلى تنمية قطاع التعدين.
- إقرار أفضل الممارسات التي تؤدي إلى كفاءة استخراج الموارد الطبيعية والمعدنية ذات الجودة الرفيعة بصورة فعالة.

١٥٧ - الإجراءات:

- علي المستوى الأفريقي:

- مواومة السياسات والنظم من أجل ضمان التمشي مع الحد الأدنى من مستويات الممارسات التشغيلية.
- مواومة الالتزامات للحد من المخاطر المتوقعة في مواجهة الاستثمار في أفريقيا.
- مواومة مصادر المعلومات بشأن فرص الأعمال المناسبة للاستثمارات.
- تعزيز التعاون بهدف تبادل المعارف وتحقيق قيمة مضافة للموارد الطبيعية.
- تعزيز المبادئ المتعلقة بإضافة القيمة (الاستفادة) للاستثمارات في قطاع التعدين في أفريقيا.
- إقامة مدرسة أفريقية لنظام التعدين من أجل تطوير التعليم والمهارات والتدريب علي كافة المستويات. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التعاون فيما بين المدارس القائمة بالفعل.

٤ - التصنيع:

١٥٨ - الأهداف:

- زيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية والتنوع في القطاع الخاص المحلي وخاصة القطاعات الفرعية للصناعات الزراعية والتعدين والتصنيع، مع زيادة إمكانيات التصدير وخلق فرص العمل.
- إنشاء منظمات بشأن المعايير الوطنية في البلدان الأفريقية.
- مواءمة الأطر التنظيمية الفنية للبلدان الأفريقية.

١٥٩ - الإجراءات:

- علي المستوى الأفريقي:

- تطوير صناعات جديدة أو رفع مستويات الصناعات القائمة التي تتمتع البلدان الأفريقية بمزايا نسبية فيها بما في ذلك الصناعات القائمة علي الزراعة، والطاقة والصناعات القائمة علي الموارد المعدنية.
- إكتساب العضوية في المنظمات الخاصة بالمعايير الدولية ذات الصلة. فالعضوية الفعالة تتيح لأفريقيا أن يكون لها صوت أقوى في مثل هذه الأجهزة وتمكن الصناعة الأفريقية من المشاركة بصورة مفيدة في تحديد المعايير الدولية. كما أن هذه العضوية تؤدي أيضا إلي تحويل المعايير الدولية لحقوق النشر إلي الجمعيات الوطنية.
- إنشاء مؤسسات وطنية للمقاييس من أجل كفالة الاتفاق مع أنظمة المقاييس الدولية، علي أن تبقي مثل هذه الأنشطة تحت مسؤولية الحكومات .
- كفالة إنشاء معامل لإجراء الاختبارات ومنظمات لإصدار الشهادات بغية دعم النظم الفنية الوطنية ذات الصلة. وينبغي إنشاء هذه المنظمات في أسرع وقت ممكن في الأماكن التي لا توجد فيها مثل هذه المنظمات.
- إقامة هيكل أساسي للتصديق، مثل نظام المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس المقبول دوليا. ويمكن أن يقع مثل هذا الهيكل علي المستوى الوطني في أماكن الصناعات القوية التي تستطيع المحافظة عليه، وإلا فيجب النظر في إقامة هياكل إقليمية لهذا الغرض. ويجب كذلك توفير التمويل اللازم لضمان العضوية في هياكل دولية مثل محفل التصديق الدولي واللجنة الكهربائية التقنية الدولية. السعي إلي الحصول علي الاعتراف المتبادل بنتائج الاختبارات وشهادات التصديق مع الشركاء التجاريين

الرئيسيين لأفريقيا. وعموما، لا يمكن تحقيق ذلك إلا بعد إقامة الإطار اللازم لتوحيد المعايير والنظم الفنية والمقاييس وطرق التصديق مع التأكد من الوفاء بالمتطلبات الدولية في هذا الصدد.

- علي المستوي الدولي:

- تسهيل الشراكة عن طريق إقامة الآليات المناسبة مثل المحالس التجارية المشتركة لتبادل المعلومات بين الشركات الأفريقية وغير الأفريقية، والعمل علي إقامة مشاريع مشتركة واتخاذ ترتيبات للتعاقد من الباطن.
- المساعدة علي تعزيز مؤسسات التدريب الأفريقية بهدف تحقيق التنمية الصناعية وخاصة من خلال تعزيز إقامة الشبكات مع الشركاء الدوليين.
- تعزيز عمليات نقل التكنولوجيات الحديثة والمناسبة إلي البلدان الأفريقية.
- إقامة وقبول إطار لأفضل الممارسات بخصوص النظم الفنية التي تفي بمتطلبات اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية التي تعيق التجارة وبالاحتياجات الأفريقية. فقد تكون أطر التنظيم الفني للبلدان المتقدمة معقدة للغاية بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية.
- إنشاء مكاتب للمعايير تقوم بتزويد الصناعات والحكومات بالمعلومات اللازمة عن المعايير الدولية والإقليمية والوطنية مما يؤدي إلي تسهيل الوصول إلي الأسواق. ويجب ربط هذه المراكز بالمراكز الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة للمعلومات الخاصة بالمعايير حتى يتسني للأخيرة أن تكون بمثابة نقاط استعلام وطنية بخصوص اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية التي تعيق التجارة.
- كفالة تحديد معايير إقليمية ووطنية مناسبة عن طريق إنشاء هيكل للجان فنية ملائمة تمثل أصحاب المصالح في البلدان، وكذلك إدارة مثل هذه اللجان طبقا لتوجيهات اللجنة الكهربائية التقنية الدولية التابعة للمنظمة الدولية لتوحيد المعايير، ومتطلبات اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية التي تعيق التجارة.

٥ - السياحة:

١٦٠ - الأهداف:

- تحديد مشاريع "دعم" رئيسية علي المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية لخلق قوة الدفع اللازمة والمساعدة علي تعزيز التكامل الاقتصادي بين الأقاليم.

- وضع استراتيجية إقليمية للتسويق.
- تعزيز القدرة علي إجراء الأبحاث في مجال السياحة.
- تعزيز الشراكات مثل تلك التي يتم تشكيلها عن طريق الأجهزة الإقليمية الفرعية.
- وتشمل الأمثلة علي ذلك : منظمة السياحة الإقليمية للجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

١٦١ - الإجراءات:

- علي المستوي الأفريقي:
- إقامة شراكات تعاونية للاستفادة من مزايا تبادل المعارف وكذلك توفير قاعدة للبلدان الأخرى لتمكينها من الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالسياحة.
- تمكين الشعوب الأفريقية من الاشتراك بشكل فعال في المشاريع السياحية المستمرة علي مستوي المجتمعات المحلية.
- إضفاء صفة الأولوية على سلامة المستهلك ومساائل الأمن،
- تسويق منتجات السياحة الأفريقية، وبصفة خاصة في سياحة المغامرات، والسياحة الأيكولوجية والسياحة الثقافية،
- زيادة التنسيق الإقليمي لمبادرات السياحة في أفريقيا بغية توسيع المنتجات وتنوعها المتزايد،
- رفع فوائدها إلى الحد الأقصى من الطلب الإقليمي المتبادل الشديد لأنشطة السياحة، وذلك عن طريق القيام بحملات تسويقية متخصصة تستهدف المستهلكين.

٦ - الخدمات:

- ١٦٢ - يمكن للخدمات أن تشكل أنشطة هامة للغاية للبلدان الأفريقية، وخاصة تلك المزودة بصورة جيدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الخدمات التلفزيونية).

٧ - النهوض بالقطاع الخاص:

١٦٣ - الأهداف:

- ضمان بيئة سليمة ومساعدة لأنشطة القطاع الخاص مع تأكيد خاص على المقاولين المحليين،
- تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة مع تأكيد خاص على الصادرات،

- وضع مشروعات صغيرة ومتوسطة، بما في ذلك القطاع غير الرسمي.

١٦٤ - الإجراءات:

- على الصعيد الأفريقي:
- اتخاذ تدابير لتعزيز القدرات في مجال تنظيم المشاريع الإدارية والتقنيات للقطاع الخاص عن طريق دعم الحصول على التكنولوجيا، وتحسين الإنتاج، والتدريب وتنمية المهارات،
- تقوية الغرف التجارية، والاتحادات التجارية والمهنية وشبكاتها الإقليمية،
- تنظيم حوار بين الحكومة والقطاع الخاص لوضع رؤية مشتركة لإستراتيجية التنمية الاقتصادية وإزالة العقبات أمام تنمية القطاع الخاص،
- تقوية وتشجيع نمو الصناعات صغيرة ومتوسطة الحجم عن طريق الدعم الفني الملائم من مؤسسات الخدمات والمجتمع المدني، وتحسين سبل الوصول إلى رأس المال من خلال تعزيز مشروعات التمويل الصغيرة، مع اهتمام خاص بالنساء المقاولات.
- على الصعيد الدولي:
- تشجيع برامج تنمية تنظيم المشاريع لتدريب مديري الشركات الأفريقية،
- توفير المساعدة الفنية فيما يتعلق بتنمية بيئة تنظيمية ملائمة، وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة مشروعات تمويل صغيرة للقطاع الخاص الأفريقي.

٨ - ترويج الصادرات الأفريقية:

١٦٥ - الأهداف:

- تحسين الإجراءات للجمارك ومشروعات الاسترداد،
- معالجة الحواجز التجارية في التجارة الدولية عن طريق تحسين المعايير،
- زيادة التجارة داخل الأقاليم بواسطة التفاعل عبر الحدود فيما بين الشركات الأفريقية،
- عكس الصورة السلبية لأفريقيا عن طريق تسوية النزاعات وضمان التسويق،
- معالجة العجز قصير المدى في المهارات عن طريق توفير الحوافز الملائمة والتدريب على صعيد الشركات.

١٦٦ - الإجراءات:

- على الصعيد الأفريقي:

- ترويج التجارة داخل البلدان الأفريقية بهدف الحصول داخل أفريقيا، على السلع المستوردة التي كانت تأتي في السابق من أجزاء أخرى من العالم،
- خلق آليات ومؤسسات تسويقية لتطوير إستراتيجيات التسويق للمنتجات الأفريقية،
- الدعاية لشركات التصدير والاستيراد الأفريقية ومنتجاتها عن طريق المعارض التجارية،
- خفض تكاليف الصفقات والعمليات المالية،
- تشجيع وتحسين الاتفاقيات التجارية الإقليمية، ودعم تحرير التجارة فيما بين الأقاليم، ومواءمة قواعد المنشأ والتعريفات ومعايير الإنتاج،
- خفض الضرائب على الصادرات:

- على الصعيد الدولي:

- التفاوض حول التدابير والاتفاقيات لتسهيل سبل وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق العالمية،
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر،
- المساعدة في بناء القدرات في القطاع الخاص علاوة على تعزيز القدرة القطرية والإقليمية الفرعية في المفاوضات التجارية، وتنفيذ النظم واللوائح الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، وتحديد واستغلال الفرص التجارية الجديدة التي تنبثق من النظام التجاري متعدد الأطراف المتطور،
- يجب على رؤساء الدول الأفريقيين ضمان المشاركة الفعالة في النظام التجاري العالمي الذي تمت إدارته تحت رعاية منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥. وإذا ما بدأت جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فيجب عليها أن تدرك وتأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات والاحتياجات والمصالح الخاصة بالقارة الأفريقية في النظم المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية.

١٦٧ - يجب أن تدعم المشاركة في النظام التجاري العالمي، ما يلي:

- طرق وصول مفتوحة، وممكن التنبؤ بها، ومتنوعة من الناحية الجغرافية، إلى الأسواق بالنسبة للصادرات من أفريقيا،
 - هيئة محفل يمكن فيه للبلدان النامية أن توجه بصورة جماعية نداء للمطالبة بتعديلات هيكلية من جانب البلدان المتقدمة في تلك الصناعات، التي تكمن فيها الآن فائدة القدرة التنافسية الطبيعية مع العالم النامي،
 - الشفافية وإمكانية التنبؤ كشرطين مسبقين للاستثمار المتزايد في مقابل دعم المقدرة على الإمداد وتعزيز المكاسب من طرق الوصول الحالية إلى الأسواق،
 - المساعدة والدعم الفنيين لتعزيز القدرة المؤسسية للدول الأفريقية على الاستفادة من منظمة التجارة العالمية والمشاركة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- ١٦٨- وبالإضافة إلى الدعم العريض القاعدة لمنظمة التجارة العالمية، يجب على رؤساء الدول الأفريقيين تحديد مجالات إستراتيجية للتدخل والعمل، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، على تعزيز إسهام التجارة في إنعاش القارة، وتشتمل المجالات الإستراتيجية على ما يلي :
- تحديد المجالات الرئيسية لإنتاج الصادرات التي توجد فيها عوائق من ناحية الإمداد،
 - تنويع الإنتاج والصادرات وبصفة خاصة في المجالات الحالية والممكنة لفوائد القدرة التنافسية، والأخذ في الاستفادة الحاجة إلى التحرك نحو إنتاج أعلى من القيمة المضافة،
 - تقييم المجال لمزيد من تجريد التصنيع، علما بأن طرق الوصول تركز على قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة وتعوق الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، مع الإمكانات الاقتصادية والإنمائية الأكبر،
 - تنشيط الإجراءات السياسية من جانب البلدان الأفريقية لتكثيف وتعميق مختلف مبادرات التكامل في القارة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى إيلاء اعتبار لما يلي :
- نظام تجارى تفضيلي اختياري للتجارة داخل البلدان الأفريقية.
 - تنظيم التجارة المحلية والإقليمية وأهداف السياسة الصناعية، ومن ثم زيادة الإمكانات للتجارة داخل الأقاليم التي تعتبر هامة بالنسبة لدعم الترتيبات الاقتصادية الإقليمية.
- ١٦٩- يجب على رؤساء الدول العمل من أجل:

- ضمان واستقرار معاملة تفضيلية من جانب الشركاء الرئيسيين في البلدان المتقدمة، مثل نظام الأفضليات المعمم، واتفاقية كوتونو، ومبادرة " كل شيء ما عدا الأسلحة"، قانون النمو والفرص في أفريقيا.
- ضمان عدم تأثير تحرير التجارة متعددة الأطراف على المكاسب التفضيلية لهذه الترتيبات،
- تحديد ومعالجة أوجه النقص في تصميمها وتطبيقها.

٩ - إزالة الحواجز غير التعريفية:

١٧٠ - يعتقد القادة الأفريقيون أن تحسين طرق الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية بالنسبة للمنتجات التي تكون لأفريقيا فيها فائدة مقارنة، يعتبر أمراً حاسماً. وعلى الرغم من أنه قد ظلت هناك تحسينات هامة فيما يتعلق بالتعريفات المخفضة في السنوات الأخيرة، فلا تزال هناك استثناءات هامة في التعريفات، بينما تشكل الحواجز غير التعريفية أيضاً عوائق رئيسية. وإن التقدم بخصوص هذه المسألة سيعزز بصورة كبيرة النمو الاقتصادي وتنويع الإنتاج والصادرات الأفريقية كما أن الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية سينخفض، وستصبح مشروعات البنى التحتية أكثر قابلية للاستمرار نتيجة للنشاط الاقتصادي المتزايد.

سادسا - شراكة عالمية جديدة:

١٧١ - ندرك أفريقيا الظلم التاريخي الدولي الذي استمر لقرون والحاجة إلى تصحيحه. ومع ذلك فإن الشراكة الجديدة تقتضي - أساساً - تعبئة الجهود المظفرة لتحسين نوعية الحياة للشعوب الأفريقية بأسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، فهناك مسئوليات مقسمة وفوائد متبادلة بالنسبة لأفريقيا وشركائها.

١٧٢ - إن الثورة التكنولوجية العالمية تحتاج إلى قاعدة موسعة من الموارد، ومجال متسع من الأسواق، وحدود جديدة من المساعي العلمية، والمقدرة الجماعية للحكمة البشرية، ونظام بيئي جيد الإدارة. ونحن ندرك أن الكثير من الموارد المعدنية والموارد المادية الأخرى تعتبر مدخلات حاسمة في عمليات الإنتاج في البلدان المتقدمة.

١٧٣ - بالإضافة إلى قاعدة مواردها الأساسية، فإن أفريقيا تعرض سوقاً ضخمة ومتنامية للمنتجين في جميع أنحاء العالم. وإن أفريقيا نامية، مع أعداد متزايدة من العمال المستخدمين

والمهرة، وطبقة متوسطة مزدهرة، ستشكل سوقا متوسعة لمنتجات العالم المصنعة والسلع والخدمات الوسيطة.

١٧٤ - توفر أفريقيا، في نفس الوقت، فرصة كبيرة لأفريقيا، وتخلق الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا فرصا للجهود الدولية المشتركة في تنمية البنى التحتية، وبصفة خاصة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والنقل.

١٧٥ - وتهمي أفريقيا أيضا إمكانيات للشراكات الخلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجالات إثراء الموارد المعدنية، والصناعات الزراعية، والسياحة، وتنمية الموارد البشرية، وفي معالجة التحديات الخاصة بالتجديد الحضري والتنمية الريفية.

١٧٦ - وعلاوة على ذلك فإن التنوع الإحيائي لأفريقيا - بما في ذلك حيواناتها وحياتها النباتية الثرية والغابات الاستوائية المطيرة هو مورد شامل هام في مكافحة التدهور البيئي الدولي يفرضه نضوب طبقة الأوزون والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى تلوث الجو والمياه عن طريق الانبعاثات الصناعية والتدفقات السامة.

١٧٧ - أن توسع نطاق الفرص التعليمية وغيرها في أفريقيا سيعزز إسهام القارة في العلوم والتكنولوجيا والثقافة في العالم لمصلحة البشرية قاطبة. وبعد كل هذا، فإن العلم الحديث يعترف بأن أفريقيا هي مهد البشرية. وإن المتحجرات والصناعات والأعمال الفنية وروايات المستوطنات البشرية القديمة توجد في جميع أنحاء أفريقيا، وتوفر الدليل المادي على ظهور الإنسان (بوصفه نوعا بيولوجيا)، وتقدم البشرية.

١٧٨ - وكجزء من عملية إعادة بناء الذاتية والثقة في النفس لدى الشعوب الأفريقية، فمن الضروري أن يتم فهم هذا وتقييمه بواسطة الأفريقيين أنفسهم. وفي نفس الوتيرة فإن وضع أفريقيا كمولد للبشرية ينبغي أن يكون مبعث الاعتزاز للعالم بأسره كمنشأ لجميع شعوبه.

١٧٩ - إن التراث الثقافي الثرى لأفريقيا ينعكس في أعمالها الفنية في الماضي، وأدبها، وفلسفاتها، وفنها وموسيقاها. وينبغي أن تعمل هذه كلها بمثابة وسيلة لتعزيز مفخرة الأفريقيين بإنسانيتهم الخاصة بهم وللتأكيد على الإنسانية المشتركة لشعوب العالم.

١٨٠ - إن أخذ الأسس التي تركز عليها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، هو توسيع الحدود الديمقراطية وتعميق ثقافة حقوق الإنسان. وإن أفريقيا ديمقراطية ستصبح واحدة من دعائم الديمقراطية العالمية، وحقوق الإنسان والتسامح. وإن موارد العالم المكرسة حاليا لتسوية النزاعات الأهلية والنزاعات بين الدول يمكن بالتالي تخصيصها للمزيد من المشاريع الأكثر مكافأة.

١٨١- إن عكس مثل هذه المبادرة، أي انهيار المزيد من الدول الأفريقية، يشكل تهديداً، ليس للأفريقيين فحسب، بل أيضاً للسلام والأمن العالميين. فبالنسبة للبلدان الصناعية فإن التنمية في أفريقيا ستحد من مستويات الإقصاء الاجتماعي الشامل وتخفف من مصادر رئيسية محتملة لانعدام الاستقرار الاجتماعي الرسمي.

١٨٢- إن أفريقيا ملتزمة بالتنمية وتعزيز الشراكات بين الجنوب والجنوب.

• إقامة علاقة جديدة مع البلدان الصناعية والمنظمات متعددة الأطراف:

١٨٣- يتمثل أحد الأبعاد الخطيرة لتولى الأفريقيين المسؤولية عن مصير القارة، في الحاجة للتفاوض حول علاقة جديدة مع شركائهم في التنمية. وأن الأسلوب الدولي يتم به تسليم المساعدة الإنمائية يخلق في حد ذاته مشاكل خطيرة للبلدان النامية. وأن الحاجة إلى التفاوض وتقديم تقارير منفصلة للمانحين الذين يدعمون نفس القطاع أو البرنامج، تعتبر مزعجة وغير فعالة. وأيضاً، فإن تقييد المساعدة الإنمائية يسبب المزيد من عدم الفعالية. وإن المناشدة هنا هي من أجل شراكة جديدة تأخذ برامج البلاد كنقطة انطلاق. وينبغي للعلاقة الجديدة أن تحدد أهداف ومعايير الأداء المتفق عليها بصورة متبادلة لكل من المانحين والمستفيدين وهناك الكثير من الحالات التي تظهر بوضوح أن فشل المشروعات ليس سببه ضعف الأداء من جانب المستفيدين فحسب، بل أيضاً من جراء النصائح الخاطئة التي يقدمها المانحون.

١٨٤- إن الشراكات المتعددة بين أفريقيا والبلدان الصناعية، من جهة، والمؤسسات متعددة الأطراف، من جهة أخرى، سيتم الإبقاء عليها. وتشتمل الشراكات قيد النظر، بين أمور أخرى على: برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وخطة عمل القاهرة الصادر عن قمة أفريقيا- أوروبا، والشراكة الإستراتيجية مع أفريقيا بقيادة البنك الدولي، وأوراق إستراتيجية لتخفيف حدة الفقر بقيادة صندوق النقد الدولي، وخطة عمل طوكيو بقيادة اليابان، والقانون الأفريقي للنمو والفرص التابع للولايات المتحدة، والاتفاق الشامل مع أفريقيا بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأن الهدف هو ترشيد هذه الشراكات وضمان الحصول على فوائد حقيقية منها.

١٨٥- يتصور القادة الأفريقيون المسؤوليات والالتزامات التالية الخاصة بالبلدان المتقدمة والمنظمات متعددة الأطراف:

- الدعم المادي لآليات وعمليات منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا، علاوة على مبادرات حفظ السلام،

- التعجيل بخفض الديون للبلدان الأفريقية المثقلة بالديون، بالتزامن مع برامج أكثر فعالية لتخفيف حدة الفقر، ومن بينها الشراكة الإستراتيجية مع أفريقيا ومبادرات أوراق إستراتيجية تخفيف حدة الفقر، نقطة بداية هامة،
- تحسين إستراتيجيات تخفيف عبء الديون للبلدان ذات الدخل المتوسط،
- عكس الانخفاض في تدفقات المساعدة الإنمائية الخارجية لأفريقيا وتلبية المستوى المستهدف لتدفقات المساعدة الإنمائية الخارجية الدولي يساوى ٠.٧ - في المائة من إجمالي الناتج القومي لكل من البلدان المتقدمة، خلال فترة متفق عليها. وسيتم استخدام التدفقات المتزايدة من المعونة لتكملة الأموال التي تم الإفراج عنها جراء خفض الديون، للتعجيل بمكافحة الفقر.
- ترجمة الإستراتيجيات الدولية التي تم إقرارها في مجالات التعليم والصحة، إلى التزامات ملموسة،
- تسهيل عملية تنمية الشراكة بين البلدان، ومؤسسات الصيدلة الدولية ومنظمات المجتمع المدني لضمان طرق الوصول بصورة عاجلة إلى العقاقير الحالية، للأفريقيين الذين يعانون من الأمراض المعدية،
- قبول السلع في أسواق البلدان المتقدمة عن طريق المبادرات الثنائية والتفاوض بشأن شروط تجارية أكثر إنصافا للبلدان الأفريقية ضمن الإطار متعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية،
- العمل مع القادة الأفريقيين على تشجيع الاستثمار في أفريقيا بواسطة القطاع الخاص في البلدان المتقدمة، بما في ذلك إقامة مشروعات التأمين والاتصالات المالية التي سوف تساعد في خفض أقساط المخاطر على الاستثمارات في أفريقيا،
- رفع مستويات حماية المستهلك للصادرات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية حسبما ينطبق على الأسواق المحلية في البلدان المتقدمة،
- ضمان مشاركة البنك الدولي ومؤسسات تمويل التنمية متعددة الأطراف الأخرى، كمستثمرين في مشروعات البنى التحتية الاقتصادية الرئيسية، بغية تسهيل وضمان مشاركة القطاع الخاص،
- توفير الدعم الفني للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك تعزيز مقدرة أفريقيا على التخطيط وإدارة التنمية، والتنظيم المالي وفيما يتعلق بالبنى التحتية، والحاسبة ومراجعة الحسابات، والتنمية، وإقامة وإدارة البنى التحتية،

- دعم إصلاحات الإدارة للمؤسسات المالية متعددة الأطراف أخذا بصورة أفضل لاحتياجات واهتمامات البلدان في أفريقيا، في الاستفادة.
- تشكيل آليات منسقة لمحاربة الفساد بصورة فعالة، علاوة على التزامها بإعادة الأموال (العائدات) من مثل هذه الممارسات، إلى أفريقيا.

سابعاً - تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا:

- ١٨٦ - إدراكا للحاجة إلى التتابع والترتيب للأولويات، يقترح الرؤساء الذين اتخذوا المبادرة أن يتم العمل بصورة سريعة وبالتعاون مع شركاء التنمية على إنجاز البرامج التالية:
- (أ) الأمراض المعدية - فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز، الملاريا والسل،
- (ب) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،
- (ج) تخفيض الديون،
- (د) طرق الوصول إلى الأسواق،
- ١٨٧ - لقد تم بالفعل العمل في جميع هذه البرامج عن طريق مجموعة من الشراكات والمؤسسات الدولية. بيد أن مشاركة وقيادة أفريقيا في حاجة إلى التعزيز من أجل إنجاز أفضل للخدمات. ونحن نعتقد أن معالجة هذه المسائل يمكن أن تقود عملية تجديد القارة بصورة سريعة. (توجد مقترحات مفصلة بشأن كل برنامج كملاحق).

مشروعات:

١٨٨ - بقدر ما تدرك الجهات المروجة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، المخاطر الناجمة عن منهج مشروع للتنمية، فإنها تقترح عددا من المشروعات الحاسمة للتنمية الإقليمية المتكاملة حسبما تتصورها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وإن هذه المشروعات لن تعزز البرامج القطرية وبرامج التنمية الإقليمية فحسب، بل إنها سوف تسهم بدرجة كبيرة في عملية تجديد القارة.

١٨٩ - إن المشروعات المعروضة أدناه هي لأغراض توضيحية فقط. ويمكن وجود قائمة تفصيلية بالمشروعات في موقع الشبكة الخاص بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ([www. Mapstrategy.com](http://www.Mapstrategy.com)).

١ - الزراعة:

١٩٠ - توسيع نطاق وتفعيل خطة العمل المتكاملة لإدارة الأرض والمياه لأفريقيا. ويعالج المشروع صيانة قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية الهشة في أفريقيا ورفع مستواها. تعمل الكثير من الحكومات الأفريقية بالفعل على تنفيذ هذه المبادرات كجزء من هذا البرنامج. ويشمل

الشركاء المرفق الرسمي للبيئة، البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي، والفاو والوكالات المانحة الثنائية الأخرى.

١٩١ - تعزيز مقدرة أنظمة البحث والإرشاد الزراعي لأفريقيا وإعادة التركيز عليها. ويعالج المشروع مسألة رفع مستوى البنى التحتية الطبيعية والمؤسسية التي تدعم الزراعة في أفريقيا. وتوفر الابتكارات التكنولوجية ونشر التكنولوجيا إمكانيات ضخمة للتعجيل بالإنتاج والإنتاجية الزراعية، ولكن القارة تفتقر إلى قدرات الأبحاث اللازمة لتحقيق أوجه تقدم رئيسية. وتشتمل العناصر الفاعلة الرئيسية على محفل الأبحاث الزراعية في أفريقيا والبنك الدولي، والفاو، والمجموعة الاستشارية بشأن الأبحاث الزراعية الدولية.

٢ - تعزيز القطاع الخاص:

١٩٢ - تقترح التجربة الدولية أن إحدى أفضل الممارسات لتشجيع المشروعات في المجالات ذات الابتكارات العالية، هي إقامة مراكز لتدريب رجال الأعمال. وسيقوم هذا المشروع بصياغة الخطوط التوجيهية والسياسات اللازمة لإقامة مثل مراكز التدريب هذه على الصعيد الوطني، مع الاعتماد على التجربة الدولية وأفضل الممارسات المعتمدة، المكيفة مع الاحتياجات والظروف الأفريقية.

٣ - البنى التحتية والتكامل الإقليمي:

١٩٣ - لقد قامت عملية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بتحديد العديد من مشروعات الطاقة، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه التي تعتبر حاسمة بالنسبة للتنمية المتكاملة لأفريقيا. وينبغي توفير التمويل للمشروعات التي تعتبر الآن في مختلف مراحل الإعداد. وتتمثل الخطوة التالية في التعجيل بتنميتها المتواصلة بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى.

١٩٤ - ويرى الرؤساء الذين اتخذوا المبادرة أنه، ما لم تتم معالجة مسألة تنمية البنى التحتية على أساس مخطط - أي ربطها بالتنمية الإقليمية المتكاملة - فإن عملية تجديد القارة لن تنطلق. وعليه، فالمطلوب من المجتمع الدولي دعم أفريقيا في التعجيل بتنمية البنى التحتية. ويمكن وجود مشروعات البنى التحتية المفصلة في موقع الشبكة الخاص بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (www.mapstrategy.com).

تقييم الاحتياجات:

١٩٥ - كجزء من تقييم الإجراءات المطلوب في القطاعات ذات الأولوية، سيتم القيام بتقييم للاحتياجات، متدرجا من الصعيد الوطني النامي الصعيدين الإقليمي والفرعي والإقليمي. والهدف هو تقييم الاحتياجات في قطاعات الأولوية الخمسة فيما يتعلق بالهياكل والعاملين.

١٩٦ - سيبدأ تقييم الاحتياجات الإقليمية الفرعية القطاعية، من تقييم الاحتياجات الوطنية. ومن المقترح أن يجتمع الخبراء والوزراء من كل قطاع إقليمي في إحدى العواصم الإقليمية الفرعية. وبالنسبة لكل قطاع يتم تجميع البيانات الوطنية واستخدامها لوضع خطة إقليمية فرعية قطاعية. وبمجرد أن يتم تقييم الاحتياجات الإقليمية الفرعية القطاعية في القطاعات الخمسة، فيمكن تجميعها لصياغة خطة إقليمية شاملة.

١٩٧ - ينبغي التأكيد على أنه لا يتعلق الأمر فقط بجمع الاحتياجات الإقليمية الفرعية القطاعية بل لابد أن تتمثل نقطة البداية في منظور إقليمي فرعي يؤدي إلى عنصرين جديدين على الأقل:

- الاحتياجات المحددة للمنطقة الفرعية التي ينظر إليها كمجال واحد لجميع الدول في المنطقة الفرعية. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي تصور الطرق والسكك الحديدية انطلاقاً من منظور وطني بدلاً من منظور إقليمي فرعي،
- الاحتياجات التي ينبغي ترشيدها على أساس إقليمي فرعي، فعلى سبيل المثال، ينبغي توزيع الجامعات طبقاً لمنظور إقليمي فرعي،
- في الختام، سيتم تقييم احتياجات القارة في القطاعات الخمسة التي تعتبر قطاعات ذات أولوية، على ضوء الخطط الإقليمية الفرعية الشاملة. ويمكن إيجاد التفاصيل في موقع الشبكة الخاص بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا - (www.Mapstrategy).

آلية الإدارة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا:

١٩٨ - إن رؤساء الدول القائمين بترويج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا سينصحبون الاتحاد بشأن آلية ملائمة لتنفيذها.

١٩٩ - ستكون هناك حاجة إلى دعم فني أساسي للآلية المنفذة في مجالات الأبحاث وصياغة السياسة.

لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول:

٢٠٠ - سيتم تعيين لجنة تنفيذ تابعة لرؤساء الدول تتكون من رؤساء الدول الخمسة، الذين يروجون للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وعشرة آخرين (اثنين عن كل إقليم)، للقيام بالتنفيذ.

٢٠١ - ستتمثل مهام لجنة التنفيذ فيما يلي :

- تحديد المسائل الإستراتيجية التي تحتاج إلى إجراء البحوث والتخطيط والإدارة بشأنها على الصعيد القاري،
- تشكيل آليات لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها على نحو متبادل والالتزام بالمعايير المتفق عليها بصورة مشتركة،
- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ المقررات السابقة واتخاذ الخطوات الملائمة لمعالجة المشاكل والتأخيرات.

ثامنا - خاتمة:

- ٢٠٢ - إن هدف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هو تعزيز الديمقراطية والإدارة الاقتصادية السليمة في القارة. ويتعهد القادة الأفريقيون، من خلال البرنامج، بالتزام تجاه الشعب الأفريقي والعالم للعمل جنبا إلى جنب على إعادة بناء القارة. وهو تعهد بتعزيز السلام والاستقرار، والديمقراطية، والإدارة الاقتصادية السليمة والتنمية التي تركز على المواطنين، واعتبار كل فرد مسئولا فيما يتعلق بالاتفاقيات المحددة في البرنامج.
- ٢٠٣ - وتدرك أفريقيا، في اقتراحها للشراكة، أنها تمسك بزمam تنميتها. ونحن نؤكد أن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تهيئ فرصة تاريخية للدول المتقدمة في العالم لكي تدخل في شراكة حقيقية مع أفريقيا، تقوم على أساس المصلحة المتبادلة، والالتزامات المقتسمة والاتفاقيات الملزمة.
- ٢٠٤ - إن إقرار إستراتيجية تنموية، كما هو موضح في المنهاج العريض المحدد أعلاه، إلى جانب برنامج عمل مفصل، سوف يشهد بداية مرحلة جديدة في الشراكة والتعاون بين أفريقيا والعالم المتقدم.
- ٢٠٥ - ويجب على هذا البرنامج، عند إنجاز الوعود المتضمنة فيه، أن يعطى الأمل للطفل الأفريقي الهزيل في أن القرن الحادي والعشرين سيكون بالفعل قرن أفريقيا.

أبوجا، نيجيريا، أكتوبر ٢٠٠١